الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

1 NOV 1991
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

ثم : السيد ألبمان (تركيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.4
29 October 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61449 ١٨٦٦ز(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الأعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتكلم الأول ، أود ، في هذه المرحلة ، أن أرحب بالحاضرين في جلسة هذا الصباح من الأعضاء المشاركين في برنامج الأمم المتحدة لمنح الزمالات في مجال نزع السلاح . وإنني واثق من أنهم سيستفيدون من متابعة عمل اللجنة وأتمنى لهم التوفيق في عملهم .

أعطي الكلمة الآن الى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي .

السيد أكاشي (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، في مستهل كلمتي ، أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة .

تستهل اللجنة الاولى عملها في هذا العام في الوقت الذي يمر فيه العالم بتغيرات جذرية ، ولا سيما فيما يتصل بالمسائل النووية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي مجال الأسلحة التقليدية في إطار المفاوضات بين الشرق والغرب . فإن إبرام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، والتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في موسكو في تموز/يوليه ، والتصريحات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر والرئيس غورباتشوف في ٥ تشرين الأول/اكتوبر بشأن التخفيضات الكبيرة في ترساناتهما النووية وتغيير مواقفهما حيال المسائل النووية ، كل ذلك يمثل تطورات مدهشة تفتح آفاقا مشرقة لمستقبل يسوده سلم أكبر . لقد عكست هاتان الدولتان أخيرا الاتجاه الذي استمر طوال أربعة عقود ، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، صوب الزيادة المطردة في الأسلحة النووية . ويحدونا أمل وطيد في أن يستمر التقدم

في هذه الميادين والميادين ذات الصلة لكي يصبح سباق التسلح النووي وحالة المواجهة العسكرية في أوروبا من سمات الماضي .

إلاّ أن المجتمع الدولي مازال يواجه سلسلة جديدة من الصراعات والنزاعات التي تنطوي على خلافات وطنية وإثنية ودينية فيما بين الدول وداخلها . وقد تعرض العالم ، منذ آخر لقاء لهذه اللجنة مرة أخرى لويلات الحروب . وفي العديد من مناطق العالم ، لاتزال الحدود غير واضحة . وهناك خلافات قديمة لم تحل بعد كما أن هناك نزاعات جديدة آخذة في الظهور . وبدأت نزاعات أخرى تستيقظ من سبات التاريخ . وفي هذا الصدد ، تتوجه الانظار الى الامم المتحدة للقيام بعدة مهام جديدة ولمواجهة تحديات متزايدة . إن هذه المرحلة تفتح بالتأكيد فرصا هائلة أمام هذه المنظمة العالمية . وقد أصبح تحديد الاسلحة ونزع السلاح الآن جزئين أساسيين في عملية تعزيز السلم المعقدة الى جانب صيانة السلم والوساطة الدبلوماسية والتسويات القضائية وغير ذلك من الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الدولي . إن المطلوب هو أن نتبع تجاه القضايا العالمية الجديدة نهجا متواصلا حسن التنسيق يتجنب العزل والتجزئة في معالجة الامور .

ومن المقبول بوجه عام أن مراقبة الاسلحة والحد منها في الشرق الاوسط وأمريكا الوسطى وشبه الجزيرة الكورية ، على سبيل المثال ليس إلا ، يشكلان جزءا لا يتجزأ من إقامة صرح دائم للاستقرار والسلم والعدالة . وفي هذا الصدد ، فإن وكالات الامم المتحدة المختصة بالتنمية وتقديم المساعدة بدأت تدرك الصلة الوثيقة بين جهودها من أجل تحقيق حياة أفضل للجميع من ناحية ، وبين الإنفاق الباهظ للحفاظ على المؤسسات العسكرية الكبيرة وتوريد الإمدادات الضخمة من الاسلحة من ناحية أخرى . إن هذه العلاقة المترابطة تتسم بالتعقيد ، كما أوضحت المناقشات المطولة بشأن نزع السلاح والتنمية ، ويتعين ربطها بالتصورات الجديدة للامن الاوسع .

ولا بد للمجتمع الدولي أن يأخذ بنهج متعدد الابعاد حيال السلم والامن لا يطغى فيه الجانب العسكري بل ينظر إليه في من حيث صلته بأولويات أخرى مثل التنمية والرفاهية والبيئة وحماية حقوق الإنسان .

وفي عصر الإعلام والحواسب وانتشار المعرفة العلمية والتقنية هذا ، من المُلِح والضروري ممارسة سيطرة فعالة على انتشار أسلحة الدمار الشامل ، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك وسائل إيصالها . وفي الوقت ذاته ، فإن من المسلم به أنه ، نظرا للطابع المزدوج الملازم للمعرفة في حد ذاتها ، فليس من اليسير توجيه نشر المعرفة بحيث تسير في الاتجاهات السلمية وحدها .

كيف يمكننا أن نضمن الاستعمال المنصف والسلمي لثمار العلم والتكنولوجيا دون أن نكشف الخطر القائم في أن يجتاح الانسياق الخادع وراء الأسلحة الخطيرة والمميتة للغاية كل الأمم ؟ إن تأثير التكنولوجيا العالية على البحوث والتطوير والإنتاج كثيرا ما يحول الأسلحة التي تسمى بالأسلحة التقليدية الى أسلحة بعيدة عن أن تكون تقليدية .

إن التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات بين الدول العظمى وفيما بين الدول الأوروبية أمر نرحب به كثيرا لكن من الواضح أنه ليس كافيا لضمان السلم العالمي . ومن ثم ، يتعين تعزيز التقدم الثنائي والإقليمي عن طريق جهود متعددة الاطراف . ولا بد لنزع السلاح في ميادين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أن يقترن بفرض قيود أشد على الأسلحة التقليدية في كل مكان . ومن هذا المنطلق ، لا غرو فيما نشاهده من التركيز المتزايد في الجمعية العامة وفي هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على نزع السلاح الإقليمي وعلى تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي .

إن الجمعية العامة ، نظرا لما يتوقع منها من حكمة ، أنشأت في السنوات القليلة الماضية ثلاثة مراكز إقليمية لنزع السلاح وذلك في افريقيا ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، وآسيا والمحيط الهادئ . وستواصل إدارة شؤون نزع السلاح استخدام هذه المراكز على أفضل وجه تسمح به الموارد ، وذلك بتكثيف الحوار والمناقشات التي تنظمها هذه المراكز والتي تحظى فائدتها بتقدير الحكومات وغيرها من الجهات . وأملي أن تتمكن الجمعية العامة من استعراض هذه الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية ومن تقويتها على الوجه اللائق .

لقد انتقل نزع السلاح العالمي من النطاق التقليدي للمداولات أو المفاوضات التي تقتصر إجمالا على النظر في قرارات أو إعلانات أو اتفاقيات أو معاهدات ، واعتمادها . ولئن كانت هذه المساعي مساع هامة للغاية ، فإن الجهود تتجه الآن كذلك صوب توسيع مجالات التفاهم والاتفاق بين الحكومات بشأن مسائل محددة مثل تحسين الامن على مستويات أدنى من الاسلحة والقوات المسلحة ، وتدابير بناء الثقة ، وشفافية المعلومات ، وجمع البيانات ، والتحقق ، والتدمير المأمون والاقتصادي للاسلحة .

ومواضيع تحويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية ، وتكنولوجيا تدمير الاسلحة وتطوير الاساليب المناسبة للتحقق من الالتزام بالاتفاقات المبرمة أصبحت في السنوات الاخيرة محلا للعمل المكثف . والنتائج الإيجابية في هذه الجوانب العملية ستساعد على تعجيل سير التفاوض والاتفاق .

ويجب ألّا نتجاهل العمل الضخم الذي يجري في العراق على يد اللجنة الخاصة التي أنشأها مجلس الامن لتنفيذ الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وتجري أنشطة اللجنة الخاصة في إطار تدابير الإنفاذ وفقا للفصل السابع من الميثاق ، وتعتبر هذه الانشطة استجابة فريدة لملابسات فريدة . ومع ذلك ، فهي دليل على اضطلاع الامم المتحدة بأعبائها بنشاط ، كما أنها توفر خبرة ثمينة للغاية في مجالي التفتيش الموقعي وتدمير الاسلحة .

(تكلم بالفرنسية)

ولا شك في أن عالمنا يتحرك صوب انفتاح أكبر وشفافية أكثر ، مقدما فرصة ممتازة للحد من الشكوك المتبادلة وتفهم كل طرف للآخر تفهما أكثر دقة . وبالتالي تتهيأ الظروف لاتخاذ تدابير ملموسة لتخفيض الاسلحة بدلا من الانغماس في ترديد الشعارات الخاوية كما كان عليه الحال في كثير جدا من الاحيان أثناء الحرب الباردة .

والمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي قد جاء معبرا عن الاهتمام المشترك للدول الاطراف في الاتفاقية بتحسين تدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات الهامة . إن الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر الاستعراضي فعلا يبعث على الاغتباط الشديد ، على أن مما يؤسف له أن الاعضاء لم يتمكنوا من التوصل الى توافق في الرأي بصدد بعض المسائل الاخرى .

إن إدارة شؤون نزع السلاح عاكفة الآن ، بعد رجوعها الى عدد من الدول الاعضاء وأعضاء مؤتمر نزع السلاح ، على تلبية الحاجة المتزايدة دوما الى تحديث قاعدة بيانات نزع السلاح ، بمساعدة شعبة الخدمات الالكترونية . وفي كانون الثاني/يناير ، سنبدأ العمل لتصميم وإنشاء قاعدة بيانات أفضل وأكثر تجاوبا ،

بالاعتماد في البداية على الموارد الطوعية أساسا . وتسعدني رؤية الاهتمام الواسع النطاق بهذا المشروع الذي يرجى أن يوفر معلومات حديثة عن أمور نزع السلاح يتسنى الحصول عليها بسهولة لا لوحدات الامانة العامة فحسب بل أيضا لجميع من يهتم بالامر من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الاكاديمية أو المتخصصين الافراد .

ومع هذا ، علينا ألا ننسى أنه باتساع نطاق قاعدة البيانات ، ستزيد أيضا الاثار المترتبة عليها من حيث الموارد .

وفي مجال منفصل وإن كان يتعلق بما سبق ، فإن تعميم معلومات دقيقة ومتوازنة عن نزع السلاح على الجمهور لا يزال من الامور التي نعني بها ، والإدارة تبذل جهدا متواصلا لتحسين نوعية هذه المعلومات وفعالية تعميمها وتأثيرها .

إن الحملة العالمية لنزع السلاح التي بدأت عام ١٩٨٢ تهيئ وسيلة ممتازة لتدعيم أنشطتنا الإعلامية . واحد المشاريع الخاصة هو إنتاج فيلم تسجيلي رئيسي عن الاسلحة الكيميائية لتوعية الجمهور باتفاقية الاسلحة الكيميائية المتوقعة التي نأمل أن تتم قريبا . ويسعدني أن أنوه بدعم ثماني حكومات لهذا المشروع وكذلك بدعم "هيئة نيبون هوشو كيوكاي للإنتاج الإبداعي" التي التزمت بحشد مواردها وموارد جهات أخرى لإنتاج هذا الفيلم التسجيلي لعرضه دوليا .

ونعلق أهمية كبيرة أيضا على أن نغرس في أذهان الجيل الجديد الافكار الخاصة بالوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية . وباستخدام مؤسسات الامم المتحدة بطريقة أفضل وبزيادة تفهم موضوع مراقبة الاسلحة ونزع السلاح . وقد جمعت الإدارة مجموعة من المعلمين والمديرين الاكفاء من ١٢ بلدا لإسداء المشورة لها بشأن طرق وأساليب ابتكار وسائل تعليمية مناسبة على مستوى الكليات والجامعات .

لقد تكلمت في هذه اللجنة فيما مضى عن الاولوية التي أعلقها على تشجيع المناقشات غير الرسمية حول مسائل نزع السلاح والامن ، عن طريق عقد ندوات وحلقات دراسية ومؤتمرات تحت إشراف الإدارة ، يلتقي فيها المسؤولون المشتركون بالبرلمانيين والممثلين غير الحكوميين والاكاديميين والباحثين وغيرهم ، بصفة شخصية ،

لتبادل الآراء والمعلومات بصراحة وحرية . وإذا اختيرت الموضوعات والمتكلمون بعناية ونظمت المناقشات بطريقة لا تفرض الوصول الى نتائج محددة بل تؤدي الى تجميع وتلخيص وجهات النظر المتباينة ، فإنني أرى أن هذه الاجتماعات يمكن أن تكون مفيدة للغاية .

(تكلم بالانكليزية)

وقد استفادت الجمعية العامة أيضا من مجموعات ذات طابع رسمي ألفت من خبراء حكوميين ممولين من الميزانية العادية . وقد استكملت مجموعتان منها دراساتها في هذا العام . وتتناول إحداها ، ويرأسها السفير ماى بريت شيورين ممثل السويد ، احتمال استعمال الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في المساعي المدنية لحماية البيئة (A/46/364) . أما المجموعة الاخرى التي رأسها أولا السفير يوجينيو بلايا ممثل ايطاليا ثم السيد ايان س. ماكدونالد ممثل المملكة المتحدة ، فقد أصدرت توصيات مفيدة بشأن الشفافية في تحويلات الاسلحة التقليدية (A/46/301) ، وهو موضوع له أهمية موضوعية كبيرة ، وقد استرعى الامين العام الانتباه إليه مرارا .

وهناك مجموعة أخرى من الخبراء ، يرأسها السفير بوريس كراسولين ممثل الاتحاد السوفياتي ، تعكف على دراسة المفاهيم والنظريات الدفاعية العسكرية ، وهو موضوع تنوي إدارة شؤون نزع السلاح أن تنظم بشأنه أيضا حلقة دراسية غير رسمية في نيويورك في كانون الثاني/يناير القادم ، للاستماع الى دائرة أوسع من الدارسين والمتخصصين . وهناك مجموعة أخرى من الخبراء ، يرأسها السفير روبيرتو غارسيا موريتان ممثل الارجنتين ، تستكشف تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي . وبالإضافة الى ذلك ، تعمل الإدارة ، بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٥ ألف ، مع منظمة الوحدة الافريقية ، للحصول على رأي الخبراء بشأن الشكليات والعناصر اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا .

وقد جرت مناقشات تشحذ التفكير في حلقات عمل إقليمية حول نزع السلاح عقدت في باندونغ لدول آسيا والمحيط الهادي بدعم كامل من الحكومة الاندونيسية ،

وفي مدينة مكسيكو لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، بدعم كامل من حكومة المكسيك .

وبالإضافة الى ذلك ، نظمت الإدارة حلقة دراسية مفيدة حول تدابير بناء الثقة في جنوبي شرقي آسيا وشمال شرقي آسيا ، وذلك في مركزها الإقليمي في كاتماندو . وعقدت بنجاح حلقة دراسية بشأن موضوع مماثل ضمت عشر دول من افريقيا الوسطى وذلك في ياوندي بالكاميرون . ويمكن الإطلاع على رسالة تتصل بالموضوع من وزير خارجية الكاميرون في الوثيقة A/46/307 .

وفضلا عن ذلك ، نظمت الإدارة في فيينا في شهر شباط/فبراير حلقة دراسية اقليمية بشأن تدابير بناء الثقة والامن ، وذلك بدعم سخي من الحكومة النمساوية . وكانت هذه أول محاولة لإجراء حوار بين الاوروبيين الذين يعالجون منذ سنوات عديدة القضايا المتصلة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والافريقيين والامريكيين اللاتينيين والاسيويين الشغوفين بالتعلم من التجربة الاوروبية ، رغبة في تطوير تدابيرهم لبناء الثقة . وعقدنا أيضا مؤتمرا كبيرا في كيوتو باليابان في شهر أيار/مايو موضوعه "النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج والتحديات التي تعترض نزع السلاح المتعدد الاطراف" . ودارت المناقشات بشأن ثلاثة موضوعات هي "الامن العالمي ونزع السلاح من زاوية النهج الإقليمية" ، و "انتشار منظومات الاسلحة ومسائل نزع السلاح" ، و "المشاكل الناجمة عن تنفيذ تدابير نزع السلاح" . وقد ضم الاجتماع أساتذة وسياسيين ومنظمات غير حكومية الى جانب سفراء من نيويورك ومن مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وانتهز هذه الفرصة لاشكر جميع الحكومات المعنية لاستضافتها هذه الاجتماعات البالغة الفائدة ولدعمها السخي .

وإذا ما سمحت الموارد ، فإننا ننتوي تعميق هذه الحوارات ، وبالتالي توسيع دائرة المناقشة وتناول موضوعات جديدة أو موضوعات لم تطرق بعد بما فيه الكفاية . وهذه المناسبات كثيرا ما تكون بمثابة ريادة فكرية تمهد الطريق لدراسة أكثر رسمية يمكن أن تجري في وقت لاحق . ومن بين المسائل التي يصح أن تنظر فيها العقول المتفتحة لطلاب يدرسون تخصصات مختلفة ، مسألة نزع السلاح والتنمية ، ومسألة أثر العلم والتكنولوجيا على الامن . علينا أن نكون متفتحين لتناول موضوعات جديدة بينما نعاود في الوقت نفسه النظر في الموضوعات القديمة ، مثل موضوع عدم الانتشار النووي ، وموضوع تقييد إجراء التجارب النووية توطئة للحظر الشامل على إجراء التجارب .

إن إدارة شؤون نزع السلاح معروفة بميزانيتها الضئيلة وبجهازها الوظيفي الصغير وإن يكن بالغ الهمة . وهي تسعى الى الاستفادة القصوى بالموارد

بالتركيز على المجالات ذات الاولوية القصوى وباستدرار الإسهامات الطوعية عند الضرورة . وقد أسعدنا الحظ في تدبير الوسائل الضرورية للقيام بانشطة هامة ، وإنني اشعر بامتنان خاص إذ أجد تاييدا سياسيا قويا من الحكومات لاعضاء فيما نسعى إليه .

ويؤسفني أن أذكر للجنة ، مع هذا ، أن هناك قيودا خطيرة على مواردنا . إن الإدارة لديها الكفاءة والاستعداد اللازمان للقيام بمهام أكثر ، ولكن يجب على الدول الاعضاء أن تدرك أنه لم تعد هناك طاقة تسمح باستيعاب مزيد من الانشطة . فالقيام بمهام جديدة سيتطلب موارد إضافية ما لم تكن هناك إعادة نظر في الولايات التي سبق أن كلفنا بها ، وذلك بقصد تخفيف عبء العمل الحالي .

إن نطاق عمل الإدارة يتسع بشكل سريع ، وارى أن من المفيد عقد اجتماعات أكثر بشأن الترتيبات الاقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة ، استجابة للرغبات التي ابدتها الدول المعنية ، بشرط تحديد وسائل توفير الموارد الضرورية . وإنني واثق بأن اللجنة الاولى ستتصرف بطريقة مسؤولة متزنة ، كما فعل في الماضي ، فيما يتصل بهبود جدول الاعمال التي قد تنطوي على مساس بقيام الامانة العامة بتنفيذ مهامها .

وختاما ، أود أن أعرب عن ثقتي بأن هذه الدورة للجنة الاولى التي هي أول دورة تعقد بعد حرب الخليج ستجري تقييما شاملا لوضعنا الحالي في حدود مسائل نزع السلاح والحد من التسلح ، وتصدر بعض القرارات والاتفاقات التطلعية الملموسة . إن مداولات اللجنة ستسهلها الروح السائدة وهي روح التعاون والواقعية والرغبة في توسيع الخطوات الإيجابية المتخذة مؤخرا على الصعيد المتعدد الاطراف والصعيد الثنائي أيضا . إن إدارات شؤون نزع السلاح والعاملين بها على أهبة الاستعداد لمساعدة اللجنة حسب الاقتضاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الى ممثل فنزويلا ، السفير هوراسيو ارتيافا ، الذي سيقدم - بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح - تقرير المؤتمر .

السيد ارتياغا (فنزويلا) (رئيس مؤتمر نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، أود أولا أن أقدم إليكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة التي تتحمل مسؤولية حساسة تنصب ، حصرا ، على مسائل نزع السلاح ومسائل الامن الدولي المتصلة بها . وإنني مقتنع بأننا بفضل قدرتكم وحنكتكم ودبلوماسيتكم ، سنتمكن من إنهاء أعمالنا بنجاح . وأقدم أيضا أخلص تهانيّ الى سائر أعضاء مكتب اللجنة .

إنني أتكلم اليوم بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لاقدم الى الجمعية العامة تقرير المؤتمر عن أعماله عام ١٩٩١ . إن هذا العرض الذي يقدم كل عام يكتسي أهمية خاصة في هذه المناسبة بسبب التحول الحاسم الذي جرى في المفاوضات المتعلقة بالحظر التام لجميع الاسلحة الكيميائية . إن هذه المسالة التي تعد من بين الموضوعات ذات الاولوية في جدول أعمال المؤتمر تدخل الآن مرحلتها النهائية بعد سنوات عديدة من المفاوضات الصعبة وغير المثمرة أحيانا .

إن جانبا كبيرا من تقرير المؤتمر ، الذي وزع بوصفه الملحق ٢٧ للوثائق الرسمية للجمعية العامة تحت الرمز A/46/27 ، يتضمن معلومات مفصلة بشأن الوضع الراهن لمفاوضات جنيف بشأن الاسلحة الكيميائية . وإنني واثق بأن عرض هذا التقرير سيكون مفيدا للغاية للدول الاعضاء التي لم تسهم حتى الآن في هذه المفاوضات .

أود أن أؤكد هذه النقطة الاخيرة وذلك ، كما قد يستدل مما قلته توا ، لان محتوى الفرع من التقرير الخاص بالاسلحة الكيميائية يختلف اختلافا جوهريا عن محتوى التقارير السابقة ، إذ أنه للمرة الاولى يقدم لنظر الجمعية العامة ، في التذييل الاول لتقرير اللجنة المخصصة المسؤولة عن المفاوضات ، النص الكامل - وأؤكد على عبارة "النص الكامل" للهيكل الاولي للاتفاقية المتعددة الاطراف بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية ، وبشأن تدمير هذه الاسلحة .

ونتيجة للمبادرة التي أعلنها يوم ١٣ أيار/مايو رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، والتي لقيت ترحيبا واسع النطاق من جانب أعضاء المؤتمر ، تكثفت المفاوضات الخاصة بهذه المسألة بصورة ملموسة ، فقد استمر العمل منذ ذلك الوقت حتى اختتام الدورة السنوية لعام ١٩٩١ ، واتخذ مقرر بمواصلة العمل بشأن الاتفاقية حتى بداية دورة عام ١٩٩٢ . كما وضع المؤتمر لنفسه هدف التوصل الى اتفاق نهائي في العام المقبل .

وإذا أخذنا التقدم المحرز في عام ١٩٩١ بعين الاعتبار ، سنرى أن ذلك الهدف يمكن تحقيقه دون صعوبات كبيرة . ودون حكم مسبق على المعلومات الاكثر استيفاء التي يمكن أن يتقدم بها رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الذي يشارك أيضا في مداولات اللجنة الاولى ، سأعطي لنفسي الحرية في أن أشير الى المسائل التي أحرز فيها تقدم كبير أثناء عام ١٩٩١ .

أولا ، هناك الآن توافق عام في الاراء حول نطاق الحظر . ووفقا للمادة الاولى ، تتعهد الاطراف بألا تقوم ، تحت أي ظروف ، باستحداث أو إنتاج الاسلحة الكيميائية أو احتيازها بطريقة أخرى ، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها ، أو نقل الاسلحة الكيميائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى أي مكان ، أو استخدامها . وبالمثل ، تم التوصل الى اتفاق بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية التي في حوزة الدول الاطراف أو التي تخضع لولايتها أو سيطرتها . وأمكن أيضا أن يدمج في الهيكل الاولي للاتفاقية نصوص بشأن المساعدة والحماية من الاسلحة الكيميائية ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وتدابير معالجة حالة ما ، وكفالة الامتثال بما في ذلك الجزاءات .

ثانيا ، ثمة أحكام أخرى كانت من قبل موضوع مفاوضات ولكن الاتفاق عليها كان بعيد المنال ، وقد تم - أو أوشك - الاتفاق عليها الآن . هذا هو الحال فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية الاخرى - ولا سيما بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ - التي تم استكمال حكم بشأنها ، وكذلك فيما يتعلق بتسوية المنازعات ، حيث لم يبق الكثير لكي يتبلور نص مقبول بصفة عامة .

أخيرا ، أحرز بعض التقدم أيضا في موضوعات مثل إدخال تعديلات على الاتفاقية ، والمنظمة التي ستنشئها المعاهدة ، ومسألة الولاية والرقابة . ويواصل المؤتمر العمل حاليا بشأن الجوانب التي مازالت معلقة من نظام التحقق ، وبصفة خاصة رصد الصناعة الكيميائية المدنية والتفتيش بالتحدي .

هذه الملاحظات تبين أنه يكاد يكون يقينا - وهذا ما نأمل فيه حقا - أن هذه ستكون المرة الاخيرة التي يقدم فيها مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة

تقريرا مرحليا عن حظر الاسلحة الكيميائية . وانني على ثقة بأن التقرير المقبل سوف يتضمن النص الكامل للاتفاقية ، لعلها تحظى بتأييد منظمتنا ، وهي أكثر المنظمات الدولية تمثيلا للمجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، أود أن أُذكر الاعضاء بأن الحاجة الى كفالة عالمية الاتفاقية تمثل شاغلا دائما في مفاوضات جنيف ، سواء من جانب الدول الاعضاء في المؤتمر ، أو الدول غير الاعضاء التي تشارك في الاعمال المتعلقة بالاسلحة الكيميائية . فبالإضافة الى الدول الاعضاء الـ ٣٩ ، انضم الى مفاوضاتنا ، اثناء عام ١٩٩١ ، عدد لم يسبق له مثيل من الدول غير الاعضاء ، وصل الى ٣٧ . واشتراك ما مجموعه ٧٦ بلدا ، بصفة أو بأخرى ، في المفاوضات ، يعطي فكرة واضحة عن الاهمية التي تكتسيها عالمية الاتفاقية . وإذ أشير الى هذا الجانب الذي يتصل اتصالا وثيقا بنجاح الاتفاقية ، أود أن أوضح أن النظام الداخلي للمؤتمر يتضمن أحكاما محددة لتيسير اشتراك الدول غير الاعضاء في اعماله . وإنني لعلى اقتناع بأن اعضاء المؤتمر سيستقبلون بسرور أية إشارة تنم عن اهتمام تلك الدول بالاشتراك في عملنا المتعلق بالاسلحة الكيميائية ، وبخاصة في وقتنا هذا الذي ندخل فيه المرحلة النهائية من التفاوض على الاتفاقية .

والجدير بالذكر في هذه المناسبة انه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ أرسل رئيس المؤتمر آنذاك ورئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الى جميع وزراء الخارجية بلاغا مشتركا كان المؤتمر قد وافق عليه بالإجماع . في ذلك البلاغ أعربا عن أملهما في أن تتابع الحكومات بنشاط التقدم في مفاوضاتنا بهدف الانضمام الى الاتفاقية دون إبطاء بمجرد إبرامها .

إن اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية ستعني القضاء التام على فئة بأكملها من أسلحة التدمير الشامل التي تسببت في خسائر فادحة في الارواح البشرية منذ استخدمت لاول مرة في المعارك . ذلك انه على الرغم من الإسهام القيم الذي مثله بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ في حظر استخدام هذه الاسلحة ، من الواضح تماما أن الحل الوحيد الذي يضمن استئصالها هو الحظر الكامل الوارد في الاتفاقية التي يجري التفاوض عليها في جنيف .

وأهمية هذا الاتفاق وإسهامه في تعزيز السلم والأمن الدوليين تقتضي منا أن نوحد جهودنا فورا لتأمين انضمام الدول الأعضاء في منظمتنا .

وللأسباب التي شرحتها آنفا ، رأيت من السليم أن أؤكد في هذا البيان على الأهمية التي اكتسبتها مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية . أنتقل الآن الى الجوانب الأخرى من تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

الفصل الثاني من التقرير يشير الى تنظيم أعمال المؤتمر . وقد اعتمد جدول أعمال الدورة وبرنامج عملها دون إبطاء . وأثناء الوقت المخصص للقرارات التنظيمية أعيد إنشاء خمس هيئات فرعية بشأن مختلف بنود جدول الأعمال ، وسُمّيَ رؤساؤها وأرسلت دعوات الى جميع الدول غير الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بالاشتراك في عمل المؤتمر . ويتضمن الفصل الثاني من التقرير أيضا وصفا لعلمنا بشأن المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر وتحسين أدائه وزيادة فعاليته .

الفصل الثالث يتناول الأعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩١ . بعبارة أخرى : النظر في البنود الموضوعية التي يتألف منها جدول أعماله . وقد عقّبت من قبل على التقدم الكبير المحرز في ميدان الأسلحة الكيميائية ، والاحتمالات المؤكدة بنجاح مفاوضاتنا . انتقل الآن الى البنود الموضوعية الأخرى التي نظر فيها المؤتمر هذا العام . وفي هذا الصدد ، يجدر التأكيد على أن المؤتمر تمكن من التوصل الى اتفاق على كيفية القيام على النحو الواجب بتناول كل البنود تقريبا الواردة في جدول أعماله وبرنامج عمله .

البند ١ من جدول الأعمال وعنوانه "حظر التجارب النووية" نظرت فيه اللجنة المخصصة التي عقدت اجتماعات أثناء الدورة . وعلى الرغم أن تلك اللجنة كانت قد بدأت أعمالها في الجزء الأخير من دورة عام ١٩٩٠ ، فإنها لم تتمكن من الاضطلاع بتحليل موضوعي أكثر تفصيلا لمختلف جوانب هذا البند إلا في غضون هذا العام . كان عمل اللجنة مفيدا للغاية في تطوير عدد من المسائل التي تتطلب مزيدا من الدراسة . لهذا السبب فإن التقرير يتضمن توصية بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٢ .

أما البندان ٢ و ٣ من جدول الاعمال المعنونان "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك" ، فقد نظر المؤتمر فيهما في سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية تناولت المسائل الموضوعية التي تنشأ عن هذين البندين . وعقد المؤتمر ١٥ جلسة للنظر في مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسائل ، وقام رئيسا وفدي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المحادثات الثنائية بشأن الاسلحة النووية الاستراتيجية بإبلاغ المؤتمر أيضا بالتطورات ذات الصلة ، وبإبرام معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . ومن المهم أيضا أن نشير في هذه المناسبة الى أن العديد من التدابير التي أعلنها مؤخرا رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتصل بتدابير نزع السلاح النووي - وهي التدابير التي حظيت بردود فعل إيجابية داخل المجتمع الدولي - قد نُوِّه عنها أثناء الاجتماعات غير الرسمية للمؤتمر باعتبارها خطوات قد تسهم كثيرا في عملية نزع السلاح وفي الانفراج الدولي .

أما البند ٥ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، فقد نظرت فيه لجنة مخصصة ، وكان من الواضح أن عملها يتركز الآن على الجوانب الموضوعية المختلفة ، وأن المداولات تتحول الى حوار أكثر انتظاما ومنهجية . وقد أمكن التوصل الى فكرة أكثر وضوحا عن مختلف وجهات النظر نتيجة لإسهام الخبراء في الاعمال المتعلقة بهذا البند . لذلك ، يتضمن التقرير أيضا توصية بأن يعاد تشكيل اللجنة المخصصة في بداية العام المقبل .

وفيما يتعلق بالبند ٦ ، المتصل بـ "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" ، كما يتضح في تقرير اللجنة المخصصة ، فلا تزال هناك صعوبات محددة تتعلق بالتصورات المختلفة المتعلقة بالمصالح الامنية للدول . ومع ذلك فقد أوصت هذه اللجنة بمواصلة السعي من أجل إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتذليل هذه الصعوبات ، وعليه يوصى بأن يعاد تشكيل هذه اللجنة المخصصة في بداية عام ١٩٩٢ .

وأوصت اللجنة المخصصة للاسلحة الإشعاعية أيضا ، البند ٧ من جدول أعمالنا ، بأن يعاد تشكيلها في بداية دورة العام المقبل . وواصلت اللجنة أعمالها في المجالين اللذين تنظر فيهما : مسألة حظر الاسلحة الإشعاعية بالمعنى "التقليدي" ، والمسائل المتصلة بحظر الهجمات على المرافق النووية . وعلى الرغم من أن الاعمال التي قامت بها اللجنة كانت مفيدة ، فمن الواضح أن هذا البند يتطلب بذل جهود أخرى إذا أريد إحراز تقدم في دراسة هذا البند .

وفيما يتعلق بالبند ٨ ، المعنون "البرنامج الشامل لنزع السلاح" ، فقد تعذر الاتفاق على الترتيبات التنظيمية المقبولة بصفة عامة لمواصلة النظر فيه . وسيجري تناول هذه المسألة مرة أخرى في بداية عام ١٩٩٢ .

وأخيرا ، أود أن أؤكد المناخ الإيجابي الذي أحاط بأعمال المؤتمر خلال عام ١٩٩١ ، مع أنه عُقد في أوقات التوتر الدولية . والآن وبعد تجاوز المجابهات الايديولوجية لما كان يسمى بالحرب الباردة ، وفي ضوء اتفاقات الحد من الاسلحة التي أبرمت في الآونة الاخيرة ، بذل المؤتمر جهودا مضنية هذا العام ، وبمقدوره أن يقدم كشف حساب عن تلك الاعمال التي تظهر في التقرير الذي أعرضه اليوم ، وخصوصا فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية . وإنني إذ أدعو أعضاء اللجنة الاولى الى النظر في هذا التقرير ، أرى أن من الضروري أن أؤكد مرة أخرى بأننا أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل الى اتفاق بشأن تلك الاسلحة التي تبرز أهميتها تحت أي اعتبار . إن هذا الاتفاق ، مقترنا بأي تدابير أخرى قد تظهر في إطار الدينامية الدولية الجديدة التي أصبحت ظاهرة للعيان في ميدان نزع السلاح ، سيشكل إسهاما قيما يقدمه المؤتمر لتعزيز السلم والتعاون الدوليين .

السيد ليمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . إننا ندرك أن مهمتكم ليست بالمهمة السهلة ، فلدينا جدول أعمال حافل يتعين إنجازه ، ولكن الولايات المتحدة على ثقة تامة بأنكم ، بمهاراتكم وتفانيكم ،

ستقودنا الى نهاية مثمرة وناجحة لهذه الدورة . وأود أن اطمئنكم على أن وفد الولايات المتحدة سيقدم دعمه الكامل لمساعيكم .

صباح اليوم ، قدم لنا وكيل الامين العام السيد أكاشي عرضا واضحا يسجل الإنجازات التاريخية الاخيرة ، ويلقي الاضواء أيضا على التحديات التي نجابهها والفرص المتاحة لنا الآن . وفي هذا الصدد ، أصغت السمع باهتمام كبير الى التقرير عن أنشطة مؤتمر نزع السلاح الذي عرضه السفير ارتيغا على اللجنة الاولى لتوه . وقد أذهلتني رسالته ، التي أود أن أدعمها بقوة ، والتي تفيد بأن التفاوض على وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية قد قطع شوطا كبيرا ، وبأننا نأمل أن نختتم المفاوضات في عام ١٩٩٢ . ولهذا ، فإنني اشجع أكبر عدد من البلدان أن تحيط علما بهذه المفاوضات ، وأن تطرح أفكارها على المتفاوضين في جنيف . والاهم من ذلك أننا نحث كل الدول أن تستعد لأن تصبح أطرافا أصلية في الاتفاقية عند فتحها للتوقيع والتصديق عليها . وينبغي ألا توجد أي أولوية أعلى من أولوية استكمال هذه الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن مع ضمان أكبر عدد ممكن من المنضمين إليها . وبهذه الطريقة فحسب يمكننا جميعا أن نضع حدا لإنتشار الاسلحة الكيميائية في جميع بقاع العالم ، وأن نقضي على الاسلحة الكيميائية نفسها على الصعيد العالمي على حد سواء ، ونتخلّص نهائيا وعلى نحو حاسم من هذا السلاح الرهيب .

إنه لمن دواعي الشرف لي أن أخاطب هذا المحفل مرة أخرى ، وأشاطر أعضاءه آراء حكومتي في المسائل الهامة التي تواجهها هذه اللجنة . إن اللجنة الاولى باعتبارها محفل الامم المتحدة لإجراء المناقشات المتعلقة بمسائل الامن الدولي وتحديد الاسلحة ، تُعدّ عنصرا هاما في الجهد العالمي لإقامة سلم واستقرار دائمين . لقد حضرنا الى هنا لكي نقيّم مدى تقدم هذا العمل ، ولنرى كيف يمكننا سويا أن نمضي قدما بآفاق السلم .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أرحب بأحدث الأعضاء في الامم المتحدة . فخلال هذه الأوقات الحاسمة للأفكار الجديدة أهمية بالغة ونحن نرسم طريق المستقبل لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . وباسم حكومة الولايات المتحدة أتقدم لجميع الاعضاء الجدد بالترحيب الصادق .

وفي ظل خلفية التغير الجذري على الساحة العالمية ، يتساءل الكثيرون عما اذا كان دور تحديد الاسلحة ونزع السلاح سيظل مستمرا . ففي الواقع ، بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية ، في أوائل آب/اغسطس ، وبعد أن تجاوزت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مجابهة الحرب الباردة ، كانت هناك تنبؤات بأن تحديد الاسلحة قد حقق الهدف المنشود ، وان هذه العملية قد انتهت . لكن هذه التنبؤات جانبت الصواب تماما . فالانقلاب الفاشل في موسكو وما نجم عنه من تغيرات مثيرة في الاتحاد السوفياتي ، وما حدث في العراق في أعقاب حرب الخليج ، واستمرار العنف في أجزاء أخرى من العالم ، كلها تذكرنا بأن تحديد الاسلحة يجب أن يظل عنصرا حاسما في السياسة الخارجية والامن الدولي .

ومع ذلك ، إذ نمعن النظر في منظر تحديد الاسلحة يتعين علينا أن نسلم بأننا نقف عند مفترق طرق ، في منعطف يلتقي فيه القديم بالجديد . إن السمات التقليدية لمنظر تحديد الاسلحة باقية ، لكن أضيفت اليها عناصر جديدة ، فعلى نحو متزايد ، قل تركيزنا في مهامنا بالغة الالحاحية في مجال تحديد الاسلحة ، على المسائل التقليدية ، مسائل التوازن العسكري بين الشرق والغرب ، وازداد تركيزنا على مشاكل انعدام الاستقرار والعنف التي تفتقر الى الطابع الايديولوجي او التي تتسم بطابع ايديولوجي لا يستحق الذكر ، والتي تتفجر في أماكن وبطرائق غير متوقعة وتهدد سلمنا ورفاهنا كلنا . إن هذه المشاكل تشكل تهديدا يزيد من حدته انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل ايصالها . وهي خطر يهدد بنسف التحرك الهش في أرجاء المعمورة صوب الحرية والديمقراطية وهو التحرك الذي أصبح السمة المميزة لانتهاء عصر الحرب الباردة .

إن الوقوف عند مفترق الطرق هذا يتيح لنا موقعا طيبا للتمعن في منظر تحديد الاسلحة . واسمحوا لي بأن أقدم تقييما موجزا لنظرة الولايات المتحدة الى الشوط الذي قطعناه في تحديد الاسلحة وما يتعين علينا أن نقطعه في المستقبل .

وإذ نمعن النظر في الصورة الحالية ونتطلع الى أفق المستقبل يتعين علينا أن نقدر أن الخيارات الماضية حددت موقفنا اليوم ، كما ستحدد خياراتنا في هذا المنعطف الحالي طريقنا الى المستقبل .

خلال التوترات التي سادت حقبة الحرب الباردة أرسي الاساس لجدول الاعمال الحالي . وإبان أيام الشك تلك ، قدمت الولايات المتحدة الحماية لحلفائها وناصرت قضية الحرية في العالم . وقد أمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على أن السبيل الى الاستقرار العالمي يرتهن أساسا بالابقاء على دفاع حذر بالاقتران بالاستعداد لاشراك الخصوم المحتملين في عملية ، إن لم تكن لحسم خلافاتنا ، تكون للتفاوض على إطار مستقر لاحتوائها . وكان تحديد التسلح عنصرا حيويا لذلك الإطار . لكن الولايات المتحدة طالبت أيضا بأن ترتكز المفاوضات أساسا على مفاهيم ومبادئ سليمة يمكن أن تسفر عن اتفاقات ذات مغزى لا تلميحات بعبارات طنانة لا تؤدي الى تعزيز الاستقرار . وتلك المفاهيم والمبادئ - التي تتضمن التحقق الفعال والنتائج المنصفة والالتزام الصارم بأحكام المعاهدة - لا تزال حيوية بالنسبة للجهود الهامة التي ما زال يتعين علينا بذلها في مجال تحديد الاسلحة .

إن أيام حقبة الحرب الباردة ولئن كانت في أغلب الاحيان قاتمة حقا ، فإنها لم تخل من أوجه النجاح . فقبل نهاية الحرب الباردة ، انضمت الولايات المتحدة الى أكثر من عشر اتفاقات رئيسية لتحديد الاسلحة عززت أمن الولايات المتحدة والامن الدولي على حد سواء .

وقد كانت هذه التطورات اسهاما هاما في التغيرات الايجابية التي شهدناها في السنوات الاخيرة وأرست أساسا هاما لبناء النظام العالمي الجديد . والولايات المتحدة فخورة بسجلها في تحديد الاسلحة وتعتقد أن جهودها كانت حاسمة في إبعاد العالم عن

إمكانية حدوث مجابهة نووية ، وتقدمه صوب الحقبة الحالية حيث تبدو آفاق السلم مبشرة بالخير الكثير .

ومع ذلك يقال إن الماضي مجرد مقدمة للمستقبل . فمهمتنا لم تنته بعد ، وأود أن أتدارس مشاكلنا في مجال تحديد الاسلحة حاليا وأن ألخص جهودنا للتصدي لها .

ولدى النظر الى السمات التقليدية بصورة تحديد الاسلحة ، نجد أن إحدى الاولويات الملحة للولايات المتحدة تتمثل في ضمان الحفاظ على المنجزات المثبتة التي تحققها معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية . فتلك المعاهدة ترمي الى إحداث تخفيضات جوهرية باعثة على الاستقرار في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهي تتضمن حدودا عليا متساوية وتركز على تقييد أكثر الاسلحة زعزعة للاستقرار ألا وهي القذائف التسيارية . ويتمثل أحد إسهاماتها الرئيسية في الاستقرار في أحكامها التي يمكن الاعتماد عليها . وهذه الاحكام تتضمن حدودا أكثر صرامة بالنسبة لاعداد الرؤوس الحربية على القذائف التسيارية وهي سريعة الطيران - وعلى خلاف القنابل الابطأ التي يمكن استردادها - مناسبة تماما لضربة أولى نازعة سلاح . وتقيد المعاهدة أيضا القذائف التسيارية عن طريق تحديد عددها ، وخاصة تخفيض نسبة ٥٠ في المائة من القذائف التسيارية السوفياتية الثقيلة عابرة القارات - أكثر الاسلحة النووية الاستراتيجية زعزعة للاستقرار - وفرض حظر على زيادة عدد الرؤوس الحربية لكل قذيفة ، ووضع حد أقصى كلي للحمولة المقذوفة ، ووضع حدود لزيادات الحمولة المقذوفة .

تبين معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية أيضا الثورة التي حدثت في السنوات الاخيرة في مجال التحقق من اتفاقات تحديد الاسلحة . ان تدابير التحقق الواردة في المعاهدة ، وهي التدابير التي تتضمن تبادلا مستفيضا للبيانات ، وتدابير تعاونية وتفتيشا موقعيا بما في ذلك الرصد في مداخل الحدود والتفتيش التدخلي الموقعي ، تعتبر اضافات هامة إلى الرصد بوسائل التحقق التقنية الوطنية . وهذه التدابير مقبولة الآن بوصفها مبادئ لتخفيض الاسلحة على الصعيد الدولي . وقد وسع نطاق هذه

التدابير بموجب المعاهدة . فمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية منحت آفاقا جديدة حتى اثناء التفاوض عليها . وكتجربة للمساعدة في وضع اجراءات التفتيش الموقعي لمركبة عائدة ، سمح للمفتشين من الجانبين بفحص الاجزاء الامامية لاهم مركبات الطرف الآخر العائدة الا وهي مركبات القذائف التسيارية عابرة القارات . وتنص المعاهدة على عدد من هذه التفتيشات لضمان الا تكون القذائف الموزوعة مزودة بعدد من الرؤوس الحربية اكثر مما هو مسموح به . وثمة سمة اخرى هي الإخطارات الصادرة عن المركز بتخفيض الخطر النووي . وبمقتضى معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية يتوقع زيادة تلك الإخطارات ٣٠ ضعفا عما هو مطلوب بموجب معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى .

والولايات المتحدة لديها النية الصادقة للتصديق علي معاهدة "ستارت" . وتثق بان يحذو الاتحاد السوفياتي نفس الحذو ونعتقد انه لمصلحة الطرفين الامتثال الكامل لالتزامات التحقق والخفض الكبير الواردين في معاهدة "ستارت" . وقد تقدم الاتحاد السوفياتي - على الرغم مما يجري فيه من تحول داخلي - بتاكيدات تفيد أنه يعتزم الارتقاء الى مستوى الوفاء بالتزاماته في ميدان تحديد الاسلحة . إن تنفيذ معاهدة "ستارت" سيزيد من الشفافية العسكرية وشفافية المجتمع العسكري الصناعي في الاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى استكمال الاهداف الاقتصادية نتيجة للتحول الدفاعي . وهي اهداف رئيسية للمصلحين السوفيات . وتوفر "ستارت" ايضا اساسا وطيدا لجهود المتابعة .

في ٢٧ أيلول/سبتمبر أعلن الرئيس بوش مبادرته المثيرة التي تؤثر على نطاق أسلحة الولايات المتحدة النووية . وقد قرر أن يتخذ زمام هذه المبادرة لتخفيض حجم وطابع الاسلحة النووية التي تزعها الولايات المتحدة في أرجاء العالم وتعزيز الاستقرار والاستفادة من التغيرات الاساسية الحالية في الاتحاد السوفياتي .

إن مبادرة الرئيس تتضمن الخطوات التالية .

سحب وتدمير كل قذائف المدفعية النووية وكل الرؤوس الحربية النووية للقذائف التسيارية القصيرة المدى ؛

سحب كل الاسلحة النووية التعبوية والقذائف الانسيابية النووية من السفن السطحية والغواصات الهجومية ، وكذلك الاسلحة النووية المصحوبة بطائرات بحرية ذات قاعدة أرضية وهذا يعني إزالة كل القذائف الانسيابية النووية من سفن وغواصات الولايات المتحدة وكذلك القنابل النووية المحمولة على متن حاملات طائرات ؛

إزالة كل الطائرات القاذفة الاستراتيجية من مركز الانذار اليومي وإيداع أسلحتها في مستودعات ؛

السحب الفوري لجميع القذائف التسيارية العابرة للقارات المزمع تعطيل فاعليتها بموجب معاهدة ستارت بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية من حالة التأهب ، ثم إزالتها على وجه السرعة فور التصديق على معاهدة ستارت ؛

إنهاء العمل بشبكة المواقع المجهزة بخطوط النقل الحديدية الخاصة بقذائف "صيانة السلم" التسيارية العابرة للقارات ، وإنهاء العمل كذلك بالجزء المتحرك من القذائف التسيارية الصغيرة العابرة للقارات ؛

الغاء القذائف الهجومية القصيرة المدى ؛

إنشاء قيادة استراتيجية أمريكية جديدة من أجل تحسين قيادة وتوجيه جميع القوات النووية الاستراتيجية الامريكية .

وحث الرئيس بوش الاتحاد السوفياتي على أن يتخذ خطوات مماثلة . واقترح بالاضافة الى ذلك أن تسعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى عقد اتفاقات مبكرة لإزالة جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات القواعد الارضية والرؤوس الحربية المتعددة ، وهي بجلاء منظومات الاسلحة الاكثر اخلالا بالاستقرار . كما دعا الرئيس الاتحاد السوفياتي الى الاشتراك مع الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات ملموسة تسمح بوزع محدود لوسائل دفاعية غير نووية توفر حماية من الضربات المحدودة بالقذائف التسيارية أيا كان مصدرها .

وقد شعرت الولايات المتحدة بالارتياح للاستجابة السريعة والايجابية التي قابلت بها القيادة السوفياتية هذه المقترحات . وفي حين أن قرارات وأفكار الرئيس غورباتشوف لا تتطابق كلها مع قراراتنا وأفكارنا ، فإنها تعبر عن وجود قدر كبير من الاتفاق ، إذ أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد قرر مواصلة اجراء تخفيض كبير في اعداد وأنواع الاسلحة النووية التي تضمها ترسانتهما . وقد أجرينا بالفعل مناقشات في موسكو بشأن هذه القرارات والمقترحات ، ونأمل أن تتواصل هذه العملية بطريقة سريعة . إن نتيجة مبادرات الرئيس ينبغي ألا تكون أقل أثرا من التغيرات العالمية التي جاءت المبادرة لتستجيب لها .

وبوسع العالم أن يرى الآن بوضوح أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين قد بدأتا ، بعد ما يقرب من أربعين عاما ، في تخفيض مستوى الخطر النووي الحراري . وهذه نقطة تحول تاريخية حقا .

والسمة الرئيسية الثانية التي تُميز مجال تحديد الاسلحة في الوقت الراهن هي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . إن هذه المعاهدة معلم هام في تاريخ الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلسي من أجل كفالة مزيد من الأمن والاستقرار في أوروبا .

إن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا توجد توازنا في القوات التقليدية في أوروبا عند مستويات أدنى ، وتُزيل القدرة على شن هجمات مفاجئة أو أعمال هجومية تقليدية واسعة النطاق على المسرح الاوروبي . وستخفض المعاهدة عبء التسلح في أوروبا تخفيضا هائلا ، وستساعد بذلك على إزالة مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في أوروبا . وتتضمن المعاهدة أحكاما بعيدة المدى بشأن التحقق ، وإضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية والانفتاح . باختصار ، إن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ستوفر أساسا للاستقرار وقدرة على التنبؤ بالتطورات خلال فترة الشك والانتقال التي تمر بها أوروبا حاليا ، وبالتالي فإن هذه المعاهدة سترسي أساسا راسخا للتعاون في المستقبل .

وكان تحديد الاسلحة بين الشرق والغرب هدفا مهما من أهداف الولايات المتحدة بسبب ضرورة التصدي لاحتمال انفجار توترات قد تتواجه فيها أمم لديها ترسانات نووية أو قوات تقليدية في أوروبا . قد يكون احتمال الحرب في أوروبا ضئيلا ، لكن عواقب هذه الحرب من شأنها أن تكون مأساوية . غير أن الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد إزاء التهديدات وعوامل عدم الاستقرار والقدرات الخطيرة القائمة في مناطق أخرى من العالم يُعد فيها احتمال الحرب أكبر ويتنامى فيها خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل . ومن بين هذه المناطق المضطربة الشرق الأوسط ، وشبه الجزيرة الكورية ، وجنوب شبه القارة الآسيوية . والتدابير الرامية الى تحقيق الاستقرار الناشئة عن

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومختلف تدابير بناء الثقة والامن التي يجري التفاوض بشانها في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ترتيبات قد لا يتسنى بالضرورة نقلها الى مناطق أخرى . بيد أن بوسعها أن تكون مصدر إلهام وخبرة لدى وضع الترتيبات اللازمة خارج أوروبا . وسنضاعف جهودنا لتشجيع اتباع هذا النهج من أجل تخفيف حدة التوترات الاقليمية .

كما يُعد انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها الشغل الشاغل في مجال تحديد الاسلحة . والاكتشافات التي توصلت اليها مؤخرا أفرقة الامم المتحدة التي فتشت على مرافق القذائف النووية والكيميائية والبيولوجية والتسيارية العراقية لا تترك مجالا للتهاون فيما يتعلق بضرورة وقف انتشار هذه الاسلحة الخطيرة والمزعزعة للاستقرار .

إن جهود الولايات المتحدة الرامية الى وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل ترجع الى عهد بعيد ، فقد بدأناها منذ ١٩٤٦ بخطة باروك . ويتضمن سجل تلك الجهود معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، واتفاقية الاسلحة البيولوجية ، وانشاء نظام الرقابة على تقنيات القذائف وفريق استراليا ، والمفاوضات الجارية في جنيف بشأن فرض حظر عالمي على الاسلحة الكيميائية .

واليوم ، تسعى الولايات المتحدة الى تنفيذ استراتيجية عدم انتشار ذات عناصر ثلاثة هي : أولا ، تعزيز نظم عدم الانتشار القائمة عن طريق توسيع نطاق الانضمام الى أنظمة عدم الانتشار المتعددة الاطراف والعضوية فيها ؛ وثانيا ، القيام بمبادرات جديدة مثل تقييد الاسلحة التقليدية وتبادل المعلومات عنها ، باستخدام نهج مناسبة لتحديد الاسلحة تستهدف إنشاء نظم تكبح الدوافع الى حيازة أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها .

لقد أكدت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة تأكيدا خاصا على منع انتشار الاسلحة النووية . ونحن ملتزمون بأن نسعى الى تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتمديدها الى أجل غير مسمى إبان مؤتمر معاهدة عدم الانتشار المقرر

عقده في ١٩٥٥ ، والمزمع أن تبدأ الأعمال التحضيرية الخاصة به في ١٩٩٣ . ونحن نشعر بارتياح خاص لانضمام أربع دول افريقية هذا العام الى معاهدة عدم الانتشار - وهي تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي ، وإعلان فرنسا والصين مؤخرا ، وكلتيهما دولة نووية ، اعتزامهما أن تصبحا طرفين في المعاهدة . ومن دواعي سرورنا أيضا أن نعلن أن ليتوانيا قد انضمت الى معاهدة عدم الانتشار في ٢٣ أيلول/سبتمبر . ونحن نتطلع الى أن تشارك الأطراف الجديدة في نظام عدم الانتشار النووي مشاركة كاملة وأن تبادر الدولتان اللتان أعلنتا اعتزامهما الانضمام الى الاتفاقية الى القيام بذلك على وجه السرعة . ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الحيوي الذي تتولى تنفيذه .

إن جهودنا الرامية الى منع انتشار القذائف المزعزعة للاستقرار تركز على نظام الرقابة على تقنيات القذائف . وقد أسهم التعاون بين الدول الأعضاء السبع عشرة في النظام المذكور بدور مفيد في ابطاء أو إرجاء تنفيذ عدد من مشاريع القذائف كانت مثارا للقلق في مناطق غير مستقرة . وستظل الأولويات الرئيسية لذلك النظام تتمثل في مواصلة إقناع الموردين غير الأعضاء بتجنب تصدير التكنولوجيات التي تقوّض ضوابط النظام الرامية الى التحكم في الانتشار ، كما تتمثل في توسيع نطاق العضوية في النظام المذكور .

ومن الأولويات الرئيسية المستمرة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية ، وهو أمر يشكل في رأيي أفضل طريقة للتحكم في هذه الأسلحة . وعلى سبيل الأولوية ، تحث الولايات المتحدة جميع الأمم على تسهيل الانتهاء السريع من المفاوضات المتعلقة بفرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية ، كما تحثها على احترام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية . غير أن انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدام هذه الأسلحة يمثلان تهديدين مباشرين للأمن ويزيدان من صعوبة التوصل الى الحظر العالمي . ولذا فإننا نواصل بذل قصارى جهدنا من أجل اختتام المفاوضات بشأن فرض الحظر ، ونواصل في الوقت ذاته العمل الانفرادي والتعاوني من

أجل دعم المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والحد من انتشار واستعمال تلك الأسلحة .

وفي إطار مبادرتنا المطوّرة للتحكم في الانتشار ، يلزم الآن الحصول على تراخيص لتصدير المصانع الكيميائية وتصميماتها ، والمعدات المتصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وخمسين سليفة كيميائية من السلائف المستخدمة في الأسلحة الكيميائية . كما شددنا ضوابط التحكم والمساءلة فيما يتعلق بعمليات نقل المعدات والتكنولوجيا عندما يعرف المصدِر ، أو عندما تبلغه حكومة الولايات المتحدة ، أن المادة المصدّرة يمكن أن تُستخدم في تصميم أو استحداث أو انتاج قذائف أو أسلحة كيميائية أو بيولوجية . وعلاوة على ذلك ، يقضي قانون الولايات المتحدة بتوقيع عقوبات جنائية على مواطني الولايات المتحدة الذين يساعدون عن سابق معرفة برامج القذائف أو الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية الأجنبية .

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، تشارك الولايات المتحدة مشاركة نشطة في الجهود الدولية الرامية الى وقف انتشار الأسلحة النووية . وتجري الولايات المتحدة مشاورات غير رسمية مع ٣٠ بلدا غربيا بشأن سبل ووسائل التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية واستعمالها ، وقد أنشئ هذا الفريق غير الرسمي ، الذي تترأسه استراليا ، في ١٩٨٤ استجابة لاستعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب الايرانية العراقية . وقد اتفق أعضاء الفريق مؤخرا على توسيع نطاق نظمهم الرقابية الوطنية لتشمل أيضا المعدات التي يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة الكيميائية .

وكما ذكرت من قبل ، ما زلنا ملتزمين بإبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في وقت مبكر كأفضل أداة لمعالجة مشكلة انتشار الأسلحة الكيميائية . وقد تأكد هذا الالتزام بإعلان الرئيس بوش في أيار/مايو من هذا العام عن خطوات جديدة للتعجيل بمحادثات جنيف . وأعلن الرئيس ، على وجه الخصوص أن الولايات المتحدة قد تحرم رسميا استخدام الأسلحة الكيميائية لأي سبب من الأسباب ، بما في ذلك الرد الانتقامي باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد أي دولة على سبيل المقابلة بالمثل ، بحيث يصبح هذا التحريم نافذ المفعول عند سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد ألزمت الولايات المتحدة نفسها فضلا عن ذلك بتدمير جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في غضون ١٠ سنوات من سريان الاتفاقية .

كذلك أوضحنا استعدادنا للمشاركة في التكنولوجيا التي تتيح التدمير الآمن للترسانات العالمية من الأسلحة الكيميائية . وقد تقدمت الولايات المتحدة مع دول كثيرة أخرى غيرها ، هذا الصيف في جنيف ، باقتراح يتعلق بالتفتيش بالتحدي ، وهو العنصر الأساسي في نظام التحقق الخاص بالأسلحة الكيميائية . ونحن ملتزمون بأن نفعل كل ما في وسعنا لاستكمال الاتفاقية . وندعو مؤتمر نزع السلاح لاستكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنهاية أيار/مايو ١٩٩٢ ، ونحث جميع الدول على أن تصبح أطرافا أصلية في الاتفاقية .

وقد أكمل المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية - والتكسينية - أعماله مؤخرا في جنيف . وترى حكومتي أن المؤتمر كان ناجحا . وستسهم مجموعة التدابير المتعلقة ببناء الثقة بشكل كبير في زيادة الشفافية والصراحة ومن ثم ، الثقة بالاتفاقية . ونطالب جميع الأطراف بتنفيذ تدابير بناء الثقة هذه . ومن بين الترتيبات الهامة الأخرى ترتيبات تتعلق بمجموعة من الاجراءات التي تعزز التشاور والتعاون وتستهدف منع الانتهاكات . كما قرر المؤتمر إضافة الى المسائل الأخرى التي اتفق عليها ، تكوين فريق خبراء مخصص لدراسة الجوانب العلمية والتقنية لتدابير التحقق المحتملة . كما أكد المشاركون من جديد وبقوة على أهمية الامتثال للالتزامات

نص عليها الاتفاقية . وتوضح كل تلك التدابير إدراك المجتمع الدولي بـــان البيولوجية ليست خطرا نظريا وإنما خطر حقيقي تماما . كما توضح التزامـــه اجراءات حيال ذلك .

وتبرز تجربة المجتمع العالمي مع العراق على مدى السنة الماضية خطر الانتشار ح التحدي الذي يواجهنا جميعا والمتمثل في منع ذلك الخطر . وتوفر قـــرارات من ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) أكثر النظم البعيدة المرمى التـــي ت على الاطلاق للقضاء على الاسلحة وللتحقق . فهذه القرارات لا تنص على حظر نقـــل الى العراق فحسب ، بل أيضا على أن تنفذ الامم المتحدة والوكالة الدوليـــة الذرية - نظاما مكثفا للتفتيش بغية القضاء على الاسلحة الكيميائيـــة وجية وبعض القذائف ، وبرنامج العراق لانتاج الاسلحة النووية الذي كشف النقـــاب ن . علاوة على ذلك تضع تلك القرارات برنامج رصد طويل الامد للحيلولة بيـــن وبين إعادة بناء أسلحته التقليدية* . ويعول العالم على فعالية العزم الـــذي الامم المتحدة لمنع نظام عنيد خارج على القانون من تهديد الآخرين بأسلحـــة الشامل . لكن علينا أن نوضح أن ما يحدث الآن في العراق هو نتيجة لعـــدوان ليس اجراءات طوعية لتحديد الاسلحة .

من ناحية أخرى ، يشمل جدول أعمال تحديد الاسلحة الذي أشرت اليه سلفا تحديـــات يات جديدة في منطقة الشرق الاوسط بأسرها . ولكي تكون اتفاقات تحديد الاسلحـــة ، يتعين أن تتناول المخاطر العسكرية في المنطقة التي مزقتها الحروب . فحتـــى ت الاولى الصغيرة تنطوي على مصاعب وتعقيدات . وتعتبر تدابير بناء الثقـــة ة الهدف الاولي الهام في هذا الصدد . ومثلما استطاعت تدابير تحديد الاسلحـــة فيف التوتـــر بين الشرق والغـــرب ، فقد يكون في مقدورهـــا المساعدة في عمليـــة

---

* انظر A/C.1/46/PV.17 ، ص. ٤١ .

السلم في الشرق الاوسط . ولا يغني تحديد الاسلحة عن عملية تحقيق السلم الكامل بطبيعة الحال ، ولكنه يتيح فرص الحوار ووسيلة الخطوة خطوة لاختبار النوايا . وللدول البعيدة عن المنطقة أيضا دور مفيد عليها أن تقوم به .

كان كل ذلك في الاعتبار عندما تقدم الرئيس بوش في أيار/مايو بمبادرة حول تحديد الاسلحة في المنطقة . وبموجب مبادرة الرئيس بوش تسعى الدول الخمس التي توفر ٨٥ في المائة من الاسلحة التقليدية التي تدخل الشرق الاوسط تقريبا الى بلورة مبادئ توجيهية لشحنات الاسلحة المرسلة الى المنطقة . ونحن نتصور في الاساس نظاما واسع النطاق يشدد على المسؤولية عن عمليات نقل الاسلحة والرقابة الفعالة على التصدير . واقترح الرئيس لمعالجة الخطر النووي في المنطقة أن تنفذ دول الشرق الاوسط ، كخطوة أولى ، خطرا قابلا للتحقق على انتاج اليورانيوم المخصب المستخدم في صناعة الاسلحة أو البلوتونيوم المستخلص . وينبغي أيضا فرض حظر على حيازة وسائل انتاج المواد الصالحة للاستخدام في صنع الاسلحة . ولا بد من إخضاع جميع المرافق النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأخيرا اقترح الرئيس بوش تجميد حيازة دول الشرق الاوسط للقذائف سطح سطح أو انتاجها أو اجراء التجارب عليها ، وتود الولايات المتحدة أساسا أن ترى تلك القذائف وجميع أسلحة الدمار الشامل وقد استؤصلت تماما من المنطقة .

إن الامم المتحدة تتمتع بمركز ممتاز يتيح لها أن تساعد على تحقيق هذه الاهداف . فلم يصل نفوذها في يوم من الايام الى ما وصل اليه الآن ، ولم يحدث من قبل أن بدا تحقيقها لوعدها بهذا الوضوح .

إن في مقدور الامم المتحدة أن تقوم بدور حيوي في التشجيع على قيام عملية تحديد الاسلحة بدور حركي في منع نشوب النزاع والحد منه . ويحتل التعليم جانبا هاما من العمل الذي يتعين أن نقوم به . والامم المتحدة بعضويتها التي تشمل العالم كله وحيويتها المتجددة مؤهلة لإقناع الدول المتورطة في صراع بضرورة الحيلولة دون حدوث خلل في ميزان التسلح ومعالجة حالات الإفراط في التسلح قبل أن تؤدي الى حدوث عدم

قرار حقيقي . وكما نجحت الامم المتحدة في تخليص العالم من الجدري ، عليها أيضا تساعد في القضاء على ويلات الاسلحة الكيميائية والبيولوجية (البكتريولوجية) تهديد بحشد الاسلحة غير المسؤول .

وبينما تحتفل وكالتي ، ووكالة الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، ذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها ، تسترجع الولايات المتحدة ذكرياتها عن الدور ي لعبه تحديد الاسلحة ونزع السلاح في ظهور سياسة الامن القومي للولايات المتحدة ، جهودنا من أجل تعزيز الامن الدولي . غير أننا ينبغي أن نتقاسم مع الآخرين الفضل أي نجاح أحرزناه . فكثير من البلدان ، شأنها شأن الولايات المتحدة ، جعلت من يد الاسلحة عنصرا مركزيا من استراتيجيتها القومية وسمة مميزة لاهدافها الوطنية ، خلال القيادة الحكومية والمناقشة العامة بين مواطنيها . إن التزامنا بتحقيق جاح لهذه الجهود يرتبط ارتباطا وثيقا بإيماننا بأن الديمقراطية والسلم استقرار تسير كلها جنبا الى جنب .

وبينما نشهد انهيار العداء بين الشرق والغرب ، نراه وقد استُبدل بعداوات ى في بعض مناطق العالم ، بعضها جديد ، وبعضها عميق الجذور . وفي نفس الوقت ي تلوح فيه في الافق فرص لم يسبق لها مثيل لبناء السلم في أوروبا ، تلقى راعات العرقية والاقليمية بظلالها السوداء .

ومما يثير القلق بالنسبة لهذا التطور في الاحداث أن البعض من أقوى مناصري يد الاسلحة ـ مادام مقصورا على الدول الكبرى ـ هم في الغالب أكثر المترددين في شتراك في الجهود المضمونية لتحديد الاسلحة في مناطقهم . إن هؤلاء الابطال دعاة خفض لحة الغير يكيلون بمكيالين : فهم على الدوام لا يرون أي قيمة في خفض أسلحتهم هم .

إن صياغة جدول أعمال تحديد الاسلحة في المستقبل بدأت بالفعل . وهو يبشر بأن ون مختلفا عن جدول الاعمال الماضي . وأصبح واضحا بشكل متزايد أن أولئك الذين خرطوا بعمق أكثر من غيرهم في جدول أعمال تحديد الاسلحة المتبع حتى الآن ، لا يمكنهم طلاع بجدول الاعمال الجديد بمفردهم . وبقدر ما يتعلق الامر بالولايات المتحدة ،

فسوف تواصل الانخراط في السعي لتحقيق تحديد الأسلحة . لكن المسؤولية لا تقع على عاتقنا وحدنا . إن جدول الأعمال المقبل لتحديد الأسلحة يتطلب من دول من مناطق أخرى من العالم ، ولاسيما المناطق المهددة بالعنف والفوضى الناجمين عن الاضطرابات والقلاقل ، أن تشارك بالأفعال مثلما تشارك بالأقوال .

ولقد بدأ المجتمع الدولي يدرك انه لا بد من اتساع نطاق المفاهيم الامنية لا يقتصر على عدد الاسلحة الموجودة في الترسانات الوطنية وذلك إن أريد إكسابها حقيقيا . ويجب أن تشمل الرفاه الاقتصادي ونوعية الحياة بوجه عام وحقوق الانسان وحرياته .

إن القطار يتأهب لمغادرة المحطة . ووجهته هي افق حرية أرحب ، وديمقراطية أكثر ، ورخاء اقتصادي ، وأمن تعاوني وسلم عادل . والدول تصعد اليه بأعداد متزايدة لتلحق بهذه الرحلة المبهجة التي استحوذت على مخيلتنا . ويحدونا وطيد الامل ألا يتخلف أحد . ولقد فصلنا في خيارنا ، ويجب على الآخرين أن يفصلوا في خيارهم .

السيد اوسوليفان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الوفد الاسترالي يهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا لنا ، ويطمئنكم الى تعاوننا الكامل في وفائكم بمهامكم ويسرنا ايضا ان نرى بيننا مرة اخرى اليوم صديقنا وكيل الامين العام اكاشي .

شهدت البيئة الدولية تغيرات هائلة منذ أن انعقدت الجمعية العامة آخر مرة للنظر في القضايا المتعلقة بالامن وتحديد الاسلحة ونزع السلاح . وتتمثل تلك التطورات الكبرى ، أولا ، فيما أبداه المجتمع الدولي من حزم وحسم في رفض العدوان العراقي على الكويت وعكس مساره ، وهو جهد بلغ أوجه في النصف الاول من عام ١٩٩١ ، وثانيا ، في الثورة التي شهدها الاتحاد السوفياتي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في آب/اغسطس .

وسوف يترتب على هذين الحدثين الكبيرين نتائج ستمتد ، من حيث الزمن ، الى ما بعد العام الحالي وستتعدى في نطاقها المجالات التي تنظر فيها اللجنة الاولى .

وعلى الرغم من أن تلك النتائج لم تتبلور بعد - ذلك انه قد تمضي بالفعل سنة أعوام قبل أن يتسنى لنا الوقوف على المغزى التاريخي الكامل لاحداث ١٩٩١ - تتبدى بالفعل آثار يمكن التعرف عليها في المجالات التي تهم هذه اللجنة . وقصارى القول أن أحد الدروس المستفادة من حرب الخليج يتمثل في ثبوت عدم جواز اللجوء الى القوة باعتبارها وسيلة لفض المنازعات فيما بين الدول ، وتوطد أركان المبادئ

القانونية الواردة في ميثاق الامم المتحدة بوصفها الاساس السليم لسلوك الدول . ومن دروس الثورة في الاتحاد السوفياتي أن سلطة الدولة تنبع من مواطنيها وأن أي إطار قانوني صحيح يجب أن يستند الى رضا المحكومين . وهكذا فإن الاحداث الكبار التي وقعت العام الماضي تبرز بقوة دور اتفاقات تحديد الاسلحة ونزع السلاح في تنظيم السلوك السلمي والقانوني فيما بين الدول .

إن هذه الافكار التي تجمع بين القوة والبساطة ، هي التي على ضوئها يعاد صوغ النظام العالمي الذي ظل قائما على امتداد العقود الاربعة الماضية . وفي مجالي تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أسفرت تلك التطورات الجديدة عن بعض النتائج الهامة . فهناك ، بالقطع ، فرص لتعزيز الوضوح والشفافية ولإعداد اتفاقات بشأن تحديد الاسلحة تترتب عليها آثار عملية وتكون ، أيضا ، بمثابة تدابير لبناء الثقة . ويتعين على الامم كافة ، الآن ، أن تسهم في الجهود المشتركة الرامية الى التفاوض بشأن مجموعة من الترتيبات الامنية الجديدة والى تنسيق تلك الترتيبات في صكوك ملزمة قانونا . والفرص متاحة على الاصعدة الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف . ولقد بدأ بالفعل اغتنام بعض تلك الفرص ، ولا يزال البعض الآخر في انتظار قرارات الحكومات الوطنية . وسوف أتعرض في هذه الكلمة لما يهم استراليا بوجه خاص من الفرص المشار اليها .

ثمة نتيجة أخرى للتطورات آنفة الذكر ألا وهي تزايد إدراك أن عمليات تحديد الاسلحة ونزع السلاح لها ما يبررها تماما وأنها تشكل عناصر ضرورية لتعزيز الامن وتعزيزه . وعلى ضوء ثورة الخيارات السياسية وعكس مسار العدوان المسلح يتجلى بوضوح متزايد انتفاء الحاجة بل الاساس لتوصيف البيئة الامنية للنظام الدولي بالطريقة نفسها والاحتياطات نفسها التي كانت لازمة في السنوات الماضية . ونحن نثني على اعتراف الرئيس بوش بهذا الامر في البيان الذي أدلى به في ٢٧ أيلول/سبتمبر ، وعلى رد الرئيس غورباتشوف في ٥ تشرين الاول/اكتوبر .

بيد أن المجال ما زال واسعا الى حد كبير لإجراء مزيد من الخفض في مستويات القوات التي كانت لازمة لمجابهة تحديات ذلك الزمن الغابر . ولذا يجب أن تكون

مهمتنا هنا في اللجنة الاولى الاستفادة من البيئة الجديدة لندفع قدما بجهودنا متعددة الاطراف في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وإعلانا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يؤكدان جدوى النهوج الخلاقة في كسر الجمود وتوجيه عملية نزع السلاح وإعطائها الزخم وإمدادها بالقيادة .

وبالتخلص من التصنيفات الايديولوجية والفكرية التي واكبت الحرب الباردة غدا ، في رأينا ، لاتفاقات تحديد الاسلحة ونزع السلاح دور هام . هذه البيئة الجديدة لا تتوفر فيها أفكار جديدة فقط تستحق الترحيب بها ، مثل تلك الداعية الى فرض قيود على عمليات نقل الاسلحة التقليدية والاقتراح الخاص بإنشاء سجل لتدفقات الاسلحة تيسيرا للهدف المتمثل في تحاشي حالات الإفراط في تكديس الاسلحة على نحو يزعزع الاستقرار ، وإنما ايضا أفكار قديمة مثل تلك الداعية الى اجراء تخفيضات حادة في الاسلحة النووية يجري تناولها الآن من منظور جديد . الامر الذي يثير الامل في إحراز تقدم ملموس بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في إعداد الرؤوس الحربية النووية وغير ذلك من جوانب عملية نزع السلاح التي تعد بقدر أكبر من الاستقرار عند مستويات تسلح أدنى . ومن ثم ، فإن الانجازين البارزين المتمثلين في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية يلقيان الترحيب في حد ذاتهما ، ويشكلان معلمين بارزين يهتدى بهما في السعي الى إقامة عالم أكثر استقرارا وأقل تعرضا للتهديد .

وللاستفادة من هذه الفرص الجديدة لا بد من صقل جدول أعمال المفاوضات متعددة الاطراف ومن إعادة النظر في أولوية العناصر المدرجة فيه . ينبغي لنا أن نغتنم الفرص السانحة في التصدي لتحديات تحديد الاسلحة مهما عظمت وأن نتحاشى الربط المفتعل الذي يهدد بالجمود وبضياع الفرص . فينبغي لنا على سبيل المثال أن نستمد التشجيع من الخاتمة الناجحة التي انتهى اليها المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الاسلحة البيولوجية الذي عقد الشهر الماضي . ولا بد لنا أن نغتنم الفرصة في دورة الجمعية العامة هذه لنورد ، في قرار يقبله الجميع ، الجوانب المختلفة من تلك الاتفاقية التي رأى المؤتمر الاستعراضي إمكان بل وجوب تعزيزها .

ويتعين علينا بذل جهد في المفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية ينم عن قدر أكبر من التصميم والالتزام ويلزم الاستفادة ، على وجه السرعة ، من التقدم الكبير المحرز في عملية وضع نص المعاهدة الذي اقترب من الاكتمال ، في صيغته النهائية وأود أن اغتنم فرصة التكلم أمام اللجنة الاولى حيث جميع الدول الاعضاء ممثلة لاحث الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بدور نشط في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية التابعة للمؤتمر . لقد استفادت ٣٧ دولة من هذه الفرصة في العام الحالي ، وأملنا أن يحذو مزيد من الدول نفس الحذو عام ١٩٩٣ حيث من المقرر إبرام المعاهدة .

أود أيضا أن أؤكد مجددا مدى أهمية إبرام المعاهدة في الفترة المقبلة مباشرة . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، إنه ما من مرة استخدمت فيها الاسلحة الكيميائية إلا وكانت في العالم الثالث بعد استعمالها لاول مرة في الحرب العالمية الاولى . والواقع أن اغراء استخدام تلك الاسلحة يكون أقوى ما يكون في حالات التوتر الاقليمي في العالم الثالث . ومن ثم ، سيكتسب تعزيز الامن بالقضاء على ذلك التهديد أهمية قصوى في العالم الثالث على الرغم من أن عواقب أي استخدام للاسلحة الكيميائية تمس أمن الدول كافة . ولذا تعمل استراليا على إبرام معاهدة متعددة الاطراف باعتبارها الحل الفعال على المدى الطويل لمشاكل الاسلحة الكيميائية .

لدى استراليا بعض المقترحات العملية بشأن الكيفية التي يمكن بها إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية العام المقبل .

أولا ، إن اشتراك المسؤولين المقيمين في العواصم بقدر أكبر في المفاوضات يمكن أن يسهم في تركيز الانتباه على الفوائد الامنية التي ستعود بها هذه المعاهدة .

ثانيا ، يتمثل تحسن آخر في إيجاد هيكل للمفاوضات يقل فيه الطابع الشكلي . ويرتبط هذا جزئيا باستنفاد الموارد التي يتطلبها تعدد أفرقة العمل ، خصوصا بالنسبة للوفود الصغيرة ؛ ويرتبط جزئيا أيضا بالاحساس بأن التفاوض الحقيقي يدتظر اشتراك مسؤولين برتب أعلى من رتب المشتركين في أفرقة العمل . وهذا الإحساس يؤدي بدوره الى جو من التسلية بدلا من جو التفاوض الموزون بعناية ودقة . ويمكن القول بشكل عام أن هياكل الافرقة الحالية ليست مرنة بالقدر الكافي لكي تعبر عن الحقائق الجديدة ، بل انها في الواقع تعرقل التقدم في المفاوضات .

ثالثا ، اذا كان من المقرر أن تنتهي المفاوضات في العام المقبل فإن الوقت يكون قد حان بشكل خاص لكي يختار المؤتمر عددا من "أصدقاء الرئيس" الاساسيين للعمل معه في حسم المسائل الرئيسية المتبقية مثل التحقق ، وتقديم المساعدة والطابع العالمي ، والمشاكل الهيكلية المتصلة بتنظيم الاتفاقية الخاصة بالاسلحة الكيميائية . والواقع أيضا أن اجراء مشاورات ذات طابع أكثر خصوصية عن طريق نظام "أصدقاء الرئيس" ، من شأنه أن يسمح بتقديم تنازلات بهدوء ، ودون إظهار المفاوضين رابحين أو خاسرين .

رابعا ، ينبغي أن نقبل من حيث المبدأ أن يعقد اجتماع للجنة المخصصة على المستوى الوزاري في أوائل عام ١٩٩٢ . وهذا بحد ذاته سيضفي انضباطا وإحساسا بالالحاح على المفاوضات ، إما لانهائها حتى يمكن للوزراء أن يصدقوا على الاتفاق في مثل هذا الاجتماع ، أو ، اذا ما تعذر ذلك ، بتجديدها بشكل واضح الخيارات المتاحة بشأن القضايا المعلقة لتمكين الوزراء من النظر في صفقة مجملة قد تحسم الموضوع . إن الاستجابة لرسالة وزير خارجية استراليا بشأن هذه المسألة الموجهة الى زملائه في مؤتمر نزع السلاح وزملائه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كانت مشجعة للغاية .

خامسا ، لقد حان الوقت كذلك لتشجيع بذل جهود اقليمية أكبر بهدف بدء حوار حول المتطلبات العملية التي ستفرضها هذه الاتفاقية . ومثل هذا الحوار مستمر في منطقتي جنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ منذ أن طرح رئيس وزراء استراليا

مبادرته في عام ١٩٨٨ . وهو جار أيضا في امريكا اللاتينية تحت رعاية الامم المتحدة . وهناك اقتراحات لبذل جهود مماثلة في افريقيا . ومن المناطق التي تتضح فيها امكانية اتخاذ هذا النهج الشرق الأوسط وشبه القارة وجنوب آسيا . ويمكن للحوار الاقليمي أن يمهد الطريق للاتفاقية وأن يهدئ المخاوف الوهمية حول النوايا الامنية للدول الاقليمية الرئيسية . وينبغي أن تشجع باخلاص الجهود التي تبذلها منظمات غير حكومية مثل منظمة "كويكرز" التي تسعى بنشاط لإيجاد أرضية مشتركة يجري الحوار على أساسها في الشرق الأوسط .

سادسا وأخيرا ، سيقترب اليوم الذي سيصبح فيه من المهم عقد اجتماع لمن يتولون رئاسة السلطات التنفيذية الوطنية ، الذين سيكوّنون الفريق الذي يتعين انشاؤه بموجب اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، اذا أردنا أن نتقيد بالجدول المحدد في ولاية اللجنة . وسوف يضطلع ذلك الاجتماع بدور هام في توحيد المعايير القياسية لمتطلبات التنفيذ بحيث يمكن لكل دولة من الدول الأطراف أن تثق بأنها لن تعاقب تجاريا حسب تفسيرها لالتزاماتها . وسيكون له أيضا وظيفة هامة في توعية أولئك الذين لم يتجهوا بأذهانهم إلا مؤخرا صوب المتطلبات المنصوص عليها في اتفاقية الاسلحة الكيميائية حول الكيفية التي ينفذون بها التزاماتهم بموجب الاتفاقية . وفي مؤتمر نزع السلاح عممت استراليا وصفا مستفيضا عن الكيفية التي تتناول بها مهمة تنفيذ الاتفاقية من خلال تشغيل أمانة وطنية لذلك الغرض . وسيسعدنا أن نتشاطر تجربتنا تلك مع كل الدول المهتمة بها .

لقد بينت السنة الماضية بوضوح تام الحاجة الملحة الى منع انتشار الاسلحة النووية وأهمية وجود نظام دولي فعال لمنع الانتشار . ولمعاهدة عدم الانتشار النووي أهمية لا يمكن الانتقاص منها للمجتمع الدولي ، وقد أصبحت ضرورية للامن العالمي أكثر من أي وقت مضى .

لقد كانت السنة الماضية حافلة بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار . ورحبت استراليا بقرارات فرنسا والصين وجنوب افريقيا وزامبيا وتنزانيا وزمبابوي الانضمام

المعاهدة . كما نلاحظ بارتياح كبير أن لاتفيا وليتوانيا واستونيا واوكرانيا ، أن تصبح أطرافا في المعاهدة كدول غير حائزة للاسلحة النووية .

تشير التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي امكانية اقتناء دول جديدة ة النووية . وعلى ذلك نحث أي دول اخرى تنفصل عن الاتحاد السوفياتي على أن قرارا علنيا ومبكرا بنبذ الاسلحة النووية ، وأن تجسد هذا الالتزام عمليا نضمام الى معاهدة عدم الانتشار .

يجب الا نسمح للتهاون بشأن هذه المعاهدة بأن يتسرب الى نفوسنا . فقوتها ق من التزام الاطراف بها . ويشهد العالم لاول مرة دولة تتجاهل عمدا التزاماتها ب المعاهدة . لقد أدين العراق من مجلس الامن ومن الوكالة الدولية للطاقة ية لانه فعل ذلك . ومما يدعو للاسف أيضا أن دولا كثيرة من أطراف المعاهدة لم حتى الآن اتفاقات الضمانات الالزامية . وعدم إبرام هذه الاتفاقات يمثل خرقا اهدة ويضر بامننا جميعا ، وبالتالي ينبغي عدم الاستهانة به . ومن دواعي القلق خاص أن هناك دولة تشغل منشآت غير خاضعة للضمانات . وهي تثير شكوكا خطيرة حول اها النووية بعدم اتخاذها الاجراء اللازم فيما يتعلق باتفاق الضمانات . لقد طلب ، محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقع اتفاق الضمانات وتنضم اليه وتنفذه تنفيذا كاملا في وقت مبكر . ونحن نحث رية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تفعل ذلك دون أي تأخير .

ونرحب بالقرارات الهامة التي اتخذتها الارجنتين والبرازيل بالانضمام الى تزامات الثنائية والدولية بعدم الانتشار ، ونأمل في أن تحذو حذوهما اسرائيل ستان والهند ، وجميعها تشغل منشآت كبيرة غير خاضعة للضمانات .

لقد بينت حرب الخليج أيضا بوضوح الحاجة الى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة ولية للطاقة الذرية باعتبارها تشكل عنصرا اساسيا في تعزيز نظام عدم انتشار حة النووية . وقد طلب المؤتمر العام للوكالة الذي عقد مؤخرا اتخاذ اجراء مبكر ن هذه المسألة .

وتريد استراليا أن ترى قرارات مبكرة من مجلس محافظي الوكالة ، وخصوصا فيما يتعلق بتوفير معلومات عن تصميم المنشآت النووية والقيام بعمليات تفتيش استثنائية . كما نؤيد العمل لزيادة صرامة الرقابة على الصادرات النووية وسياسات الامدادات النووية . ومافتئت استراليا تحث منذ وقت طويل على اعتماد ضمانات للوكالة بنطاقها الكامل كمعيار للامدادات النووية الجديدة . ونشعر بسرور للبيان الاخير للمملكة المتحدة وفرنسا الذي أعلنتا فيه استجابتهما لطلب المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار بشأن الضمانات بنطاقها الكامل ، ولاعتمادها مثل هذه السياسة . ونحث كل البلدان الموردة المتبقية ، وخصوصا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين كعضوين في مجلس الامن ، على أن تحذو حذو فرنسا والمملكة المتحدة .

إن البيئة الدولية التي تغيرت تغيرا مذهلا نتيجة للمقترحات الاخيرة والقرارات الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تلقى ترحيبا تاما ودعما قويا في استراليا . وفي هذه البيئة الجديدة نتطلع الى أمن معزز ومستويات منخفضة انخفاضا حادا في الاسلحة النووية . ونشجع بالمثل جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن تغتنم هذه الفرص الجديدة وتخفض بشكل جذري ترساناتها النووية . ونأمل في أن تكون الدول الحائزة للاسلحة النووية مستعدة لإعادة بحث تعهداتها بصدد البدء في استعمال الاسلحة النووية* .

ويعد وقف التجارب النووية من الاهداف الاسترالية قديمة العهد في مجال نزع السلاح . ونحث كل الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن تعيد النظر في التكاليف السياسية والجوانب التقنية لبرامج تجاربها . ومن الصعب أن نرى أي أساس منطقي يبرر التجارب إن لم يبق أي غرض سياسي أو ضرورة عسكرية لاستحداث جيل جديد من الاسلحة النووية . وعلى ذلك ، أعلن وزير خارجية استراليا السناتور ايفانز ترحيبه بالبيان

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألبمان (تركيا) .

الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف عن الوقف الطوعي الانفرادي للتجارب النووية السوفياتية في العام المقبل ، واعتبره بداية طيبة ، ودعا الدول الاخرى التي تجري تجارب نووية لان تحذو حذوه .

إننا ندرك الجدل حول المدى الذي يمكن أن تبلغه المناقشات الدائرة حول قضايا الهيكل والنطاق والتحقق والامتثال في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية التابعة لمؤتمر نزع السلاح في إطار ولايتها الحالية . وفي حين أننا مستعدون لبدء المفاوضات فورا ، فإننا نعترف بوجود مشاكل تعرقل تحقيق مثل هذا الطموح . مع ذلك نعتقد أنه ينبغي تمكين الدورة الحالية للجمعية العامة من أن تعرب أخيرا عن آرائها بشأن وضع نهاية للتجارب النووية في قرار واحد . ونحن على قناعة تامة بأنه لا يمكن أن نجد وقتا أكثر مؤاتاة من الوقت الحالي لاتخاذ مثل هذا النهج الموحد .

وكما ذكرت من قبل ، هناك مثال آخر للمجالات التي تستطيع فيها هذه اللجنة أن تدفع قدما بالجهود العملية لتحديد الاسلحة ، وأعني بذلك مجال عمليات نقل الاسلحة التقليدية . وعلى ذلك ، نرحب بالدراسة التي قدمها الامين العام (A/46/301) بشأن السبل والوسائل التي تعزز الشفافية في عمليات النقل الدولي للاسلحة التقليدية . وتأمل استراليا في أن نتفق في هذه السنة على قرار بفتح سجل بعمليات نقل الاسلحة التقليدية يكون هدفه تحقيق درجة كافية من الشفافية لمساعدتنا في معالجة الآثار المزعزعة للاستقرار نتيجة لتكديس الاسلحة على الصعيدين العالمي والاقليمي على حد سواء . ومن الامثلة الحديثة لتكديس الاسلحة على الصعيد الاقليمي الغزو العراقي للكويت .

أخيرا ، وكما قلت في البداية ، سيكون لتطورات عام ١٩٩١ المذهلة نتائـــج عديدة متواصلة . وقد ركّزت اليوم على تلك المجالات التي تثير القلق بصورة رئيسيـــة لحكومة استراليا - عدم السماح باستخدام القوة كأداة للتغيير السياسي وأهميـــة اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح في وضع مدونة ترتيبات جديدة لأمن معزز واستقرار مستتب . ينبغي لهذه التغييرات أن تنعكس على شكل نهج أكثر براغماتية في عمـــل الجمعية العامة مع ما يصاحبه من توقعات بأنه ينبغي لنا أن نتمكن من أن نعبّر عـــن الآراء العديدة الممثلة هنا وأن نجسّد على وجه أكمل وأنسب رغبتنا المشتركة في قيـــام عالم أكثر أمانا وأمنا وسلما .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفـــدي الانضمام إلى الآخرين بتقديم أصدق التهاني إلى السيد مروزفيتش على انتخابه رئيســـا لهذه اللجنة الهامة . ويثق وفدي بأن اللجنة ، بتوجيهاته القديرة والماهـــرة ، ستتمكن من إنجاز مهماتها بنجاح . ويود وفدي أيضا أن يهنئ أعضاء المكتب الآخرين على توليهم مناصبهم .

في هذه الفترة التاريخية ، إثر الحرب الباردة بين الشرق والغرب وحـــرب الخليج ، يتحرك العالم من المواجهة إلى التعاون ، موفرا إمكانيات هائلة للتقـــدم . ولكن لا بدّ في نفس الوقت من الاعتراف بأن العالم يواجه عدم استقرار ومستقبلا يكتنفـــه الغموض ، وهي سمات مشتركة بين جميع الفترات الانتقالية . ومن الضروري مـــن الآن فصاعدا أن نفهم السمات المميزة للمرحلة الانتقالية هذه وأن نتجاوب معها على نحـــو سليم . فعلى سبيل المثال ، الانجازات التاريخية العديدة التي تحققت في مجال الحـــد من الاسلحة ونزع السلاح ، نتيجة لعدول الشرق والغرب وعدول الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي عن سياسة التناحر ، يجب أن تبقى انجازات لا رجعة فيها ، بل ويجب الدفـــع بها قدما . من جهة أخرى ، التفّ المجتمع الدولي بصورة رائعة حول الأمم المتحـــدة ردا على أزمة الخليج . ومن المأمول أن تلعب الأمم المتحدة دورا مركزيا في التعـــاون الدولي لإقامة نظام دولي جديد .

لكي ترتقي الامم المتحدة إلى مستوى هذه التوقعات ، ينبغي تعزيز وظائفهـــا ، ومن المهم أن يعمل الامين العام ومجلس الامن والجمعية العامة بفعالية ، كل منهم فـــي نطاق مسؤوليته . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، يكتسب تعزيز مهام اللجنة الاولـــى للجمعية العامة ، التي تتناول قضايا الحد من الاسلحة ونزع السلاح بصورة رئيسيـــة ، إلحاحية خاصة . وعلى مدى السنوات القليلة الماضية بُذلت جهود أحرزت بعض التقـــدم بدمج القرارات التي تعتمدها اللجنة الاولى وتقليل عددها ، واعتماد القرارات ، قـــدر الإمكان ، بتوافق الآراء . من الآن فصاعدا يتعين علينا أن نبذل مزيدا من الجهد بـــأن نتناول بنود جدول الاعمال التي تلبي احتياجات عالمنا المتغير ، دون أن نتقيـــد بالممارسات السابقة في مناقشة هذه البنود مناقشة متعمقة وذات معنى ، وبأن نعتمـــد القرارات التي تسهم في تشكيل النظام العالمي الجديد .

أحد الدروس التي يجب أن نستخلصها من أزمة الخليج هو أن إقدام بلد ما علـــى تكديس ترسانات ضخمة من الاسلحة من خلال النقل الدولي والانتشار يسهم في تغذية السلوك العدواني عندما ترتبط هذه الاجراءات بالاغراض السياسية لذلك البلد . وعليه ، فـــإن أهم موضوع عقب أزمة الخليج هو تدعيم الجهود في مجالي النقل الدولي للاسلحـــة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف .

هناك حاجة ملحّة لإقرار نظام إبلاغ تابع للامم المتحدة يعزز شفافية النقـــل الدولي للاسلحة التقليدية . واليابان أيدت إنشاء نظام كهذا منذ آذار/مارس من هـــذا العام . فقد أعلن رئيس الوزراء توشيكي كايفو في مؤتمر كيوتو المعني بقضايا نـــزع السلاح في أيار/مايو أن اليابان ستقدم قرارا بهذا المعنى إلى دورة الجمعية العامـــة هذه . ونحن نجري حاليا مشاورات مع البلدان المعنية ، بما في ذلك الدول الاعضاء فـــي المجموعة الاوروبية ، لإعداد مشروع القرار . بعملنا هذا نبذل جهودا تعكس قـــدر المستطاع وجهات النظر المعرب عنها في معرض المشاورات المثمرة مع الدول المعنيـــة هذه وذلك ليتسنى لمشروع القرار أن يلقى التأييد الحماسي الساحق من جميع الـــدول الاعضاء . وقد أصبحت بعض المفاهيم الاساسية ، التي ينبغي لمشروع القرار أن يعتمـــد عليها ، أكثر وضوحا .

أولا ، يتعين أن يوضع ، في أقرب وقت ممكن ، سجل بنقل الاسلحة عالمي وغيـــر تمييزي تشرف عليه الامم المتحدة ، وذلك كما جاء في تقرير فريق الخبراء الذي عيّنـــه الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ طاء لعام ١٩٨٨ .

ثانيا ، نظرا لان سجل نقل الاسلحة بالامم المتحدة يقصد منه إضفاء قدر أكبر من الشفافية كخطوة أولى في بناء الثقة ، تجدر الإحاطة بأهمية ممارسة ضبط النفس في نقل الاسلحة ، والجهود المبذولة لتسوية النزاعات السياسية الكامنة ، والمساعي المبذولة لتعزيز السلام بجميع جوانبه .

ثالثا ، لا ينبغي لاحد أن يتوقع أن يكون هذا السجل خاليا من العيوب منـــذ البداية . ويجب وضعه في أبكر وقت ممكن ، وتحسينه من خلال التجربة والخطـــأ ، واستكماله تدريجيا ليصبح نظاما عالميا وغير تمييزي .

رابعا ، تثار الشكوك حول كفاية سجل بنقل الاسلحة لا يشمل الاسلحة المنتجـــة محليا ومكونات الاسلحة وتكنولوجيا الاسلحة ذات الصلة المنقولة . والدول التي تعتمـــد على استيراد الاسلحة ولا تنتجها محليا متخوفة بصورة خاصة من أن تعرّض الشفافيـــة المعززة في نقل الاسلحة أمنها القومي للخطر . في الواقع ، ينبغي تعزيز الشفافيـــة أيضا بالنسبة لانتاج الاسلحة ونقل مكوناتها . إلاّ أن حجم المعلومات التي يتعيـــن الإبلاغ عنها في هذه الحالة سيزداد زيادة كبيرة . لذلك ، فإن النهج المنطقي هـــو أن نبدأ بما هو ممكن على الفور ، ثم نواصل في نفس الوقت دراسة طرق توسيع السجل ليشمل الإنتاج والمكونات .

خامسا ، هناك مسألة كيفية التعامل مع التهريب وغيره من أشكال نقل الاسلحـــة غير المشروع ، بما في ذلك إمداد الإرهابيين والمخربين بالاسلحة . إن تجارة الاسلحـــة غير المشروعة ، كما يشير تقرير فريق الخبراء الذي عيّنه الامين العام . تجارة سريـــة بطبيعتها ، وبالتالي فإن دور الشفافية في حد ذاتها دور غير مباشر في التعامل مـــع هذه الظاهرة . إلاّ أن التقرير يوصي بعدة خطوات محددة يمكن للمجتمع الدولي أن يأخـــذ بها حاليا ، ويتعين علينا أن نعالج هذا السؤال بأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار .

إن اليابان مقتنعة بأن اعتماد قرار بإنشاء نظام تابع للامم المتحدة للإبلاغ عن نقل الاسلحة ، نظام يعكس المفاهيم الاساسية التي أشرت اليها توا ، سيكون بمثابة خطوة هامة أولى تمكن الامم المتحدة من المساهمة في تشكيل النظام الدولي الجديد . وادراكا من اليابان بأن كفالة السلامة في تشغيل هذا النظام قد تعترضها بعض المسائل التقنية ، فإنها مستعدة للتعاون مع الامم المتحدة في استضافة اجتماع يعقد في العام المقبل للمساعدة في دراسة هذه المسائل . وبالمثل فإن اليابان مستعدة ، اذا اقتضى الامر ، لتقديم التعاون اللازم لتعزيز القدرات الخاصة بقاعدة البيانات في ادارة شؤون نزع السلاح لتنفيذ هذا النظام .

وقبل أن أترك موضوع عمليات النقل الدولي للاسلحة التقليدية وانتقل الى موضوع أسلحة التدمير الشامل أود أن أتعرض لرأي تعتنقه بعض الامم بانه قد يكون من الممكن أيضا جعل النقل الدولي لاسلحة التدمير الشامل ، شفافا ، وادراجه في نظام الامم المتحدة للإبلاغ . بيد أن حقيقة الامر هي أن أسلحة التدمير الشامل ، مثل الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية والبيولوجية وكذلك القذائف ، هي بالفعل تحت رقابة أكثر صرامة ، من جانب المجتمع الدولي . وينبغي أن نسلم بأن عدم انتشار هذه الاسلحة والقضاء عليها هما على وجه التحديد قضيتا الساعة ، وإن هذه الإسلحة قد تجاوزت مرحلة الشفافية في نقلها .

اسمحوا لي أولا أن أتناول مسالة نزع السلاح النووي . إن اليابان تقدر تقديرا بالغا توقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتعتبره حادثا تاريخيا ، ونامل جميعا أن تصدق عليها الدولتان في أقرب وقت ممكن . بيد أن ما أعلنه الرئيس بوش مؤخرا من أن الولايات المتحدة ستتخذ تدابير انفرادية لتفكيك جميع الاسلحة النووية التكتيكية ذات القواعد البرية وسحب جميع الاسلحة النووية التكتيكية ذات القواعد البحرية وتفكيك عدد كبير منها ، وانها ستقضي - في جملة أمور ، وبالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي - على جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات مع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة فردية التوجيه

(ميرف) جدير حقا بأن يشاد به باعتباره قرارا شجاعا له أبعاد (منقطعة النظير) . كذلك فإن الرد الايجابي للرئيس غورباتشوف على مبادرة الرئيس بوش ، وما أعقبه من استهلال محادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، هما أيضا مصدر تشجيع آخر للمجتمع الدولي . والأمل معقود على أن تكون هذه التحركات إيذانا ببداية حقيقية لنهاية العصر النووي .

ولعلنا نذكر أن موجه الاضطرابات في الاتحاد السوفياتي أثارت بعض القلق بشأن قدرته على السيطرة على أسلحته النووية والتحكم فيها ، مع ما ينطوي عليه ذلك من نتائج خطيرة على السلم والأمن الدوليين . إلا أن الاعلان الذي أدلى به بانكين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بأن الحكومة المركزية تسيطر على جميع الاسلحة النووية ساعد على تبديد هذا القلق ، وهذا شيء نرحب به . ومع ذلك فإن مشكلة السيطرة على الاسلحة النووية ، أو بالاحرى المشكلة التي يفرضها خطر الانتشار داخل دولة حائزة للاسلحة النووية ينبغي تناولها بجدية ، ويجب أن تبذل جهود مستمرة بغية ممارسة أنواع من الرقابة أكثر صرامة ودقة .

ونظرا للتطورات المشجعة في المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال تحديد الاسلحة النووية ونزع السلاح ، تود اليابان أن تطلب من المملكة المتحدة وفرنسا والصين أن تتناول مسألة نزع السلاح النووي بمزيد من الاصرار والقوة .

وبالنسبة لمسألة حظر التجارب النووية ، فإن اليابان تقدر تقديرا عاليا المناقشات الحية التي جرت هذا العام برئاسة السفير شدها ممثل الهند ، في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح . وقد ثبت بصفة خاصة أن المداولات بشأن مسألة التحقق من حظر التجارب النووية ، كانت مفيدة للغاية حيث جرى حوار حقيقي بشأن هذا الموضوع بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وينبغي أن نسلم أيضا بأن المواد والمقترحات التي قدمت الى مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير من هذا العام

اثرت المداولات الخاصة بهذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح . وتتوقع اليابان أن يستمر العمل الملموس الذي تضطلع به اللجنة المخصصة في العام المقبل وذلك بإعادة انشاء اللجنة بنفس الولاية التي كلفت بها في هذا العام .

وفيما يتعلق بالتحقق من حظر التجارب النووية ، يسر اليابان أن الاختبار الرئيسي الثاني الذي قام به فريق الخبراء العلميين لمؤتمر نزع السلاح قد اكتمل بنجاح . ومن المقرر أن يقدم تقرير نهائي عن هذا الاختبار في الربيع المقبل ، وتتطلع اليابان قدما الى هذا التقرير لانه سيوضح الاتجاه المستقبلي لجهودنا . وفي نفس الوقت ينبغي أن ينظر في الانشطة المقبلة لفريق الخبراء العلميين الذي أجرى الاختبار الثاني . ومن وجهة النظر هذه أيضا فإن اعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في العام القادم ، سيكون أمرا مرغوبا فيه .

إن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تعتبر أهم اطار دولي لمنع انتشار تلك الاسلحة . والانضمام العالمي لهذه المعاهدة هدف هام ينبغي تحقيقه . ولذلك تشعر اليابان بالرضا لانه بعد انضمام موزامبيق الى الاتفاقية في العام الماضي ، انضمت اليها في هذا العام زامبيا وتنزانيا وجنوب افريقيا . كذلك تقدر اليابان تقديرا عظيما اعلان الرغبة في الانضمام الى المعاهدة ، من جانب فرنسا في حزيران/يونيه ، ومن جانب الصين في آب/اغسطس اثناء زيارة كايفو رئيس وزراء اليابان للصين . ونأمل أن تتخذ هاتان الدولتان الحائزتان للاسلحة النووية اجراء سريعا لتنفيذ قراريهما .

ومن ناحية أخرى فإن امتثال الدول الاطراف لالتزامات المعاهدة له أهمية حيوية في توفير الثقة في المعاهدة ، فيما بين الدول الاطراف فيها . وتود اليابان أن تطلب بشدة من بلد طرف في المعاهدة لم يقم بعد بإبرام اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن يفعل ذلك دون مزيد من الابطاء .

وبالاضافة الى ذلك تؤيد اليابان تمديد معاهدة عدم الانتشار لما بعد عام ١٩٩٥ ، ومن الطبيعي أن يكون منع انتشار الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي هدفين هامين ينبغي تناولهما بالتوازي ، في ظل نظام معاهدة عدم الانتشار . بيد أن اليابان

لا تشارك في الرأي القائل بضرورة الربط بين تمديد المعاهدة والحظر الشامل للتجارب النووية .

وبالاضافة الى مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ، ينبغي ألا نغفل عن أهمية عدم انتشار القذائف . وتدعو اليابان جميع الدول الى اعتماد المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وذلك استجابة لنداء مؤتمر نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي عقد في طوكيو في آذار/مارس من هذا العام .

أما بالنسبة للمفاوضات الخاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائية والتي جرت في جنيف فيبدو أن كل القضايا الرئيسية المتبقية والتي تتطلب حلولا أصبحت الآن مطروحة على بساط البحث . واذا لم تنته المفاوضات خلال عام ١٩٩٢ فإننا نخشى أن نفقد الى الابد الزخم الذي أحدثته أزمة الخليج والذي ازداد قوة بالبيان الذي أدلى به الرئيس بوش بتاريخ ١٣ أيار/مايو . وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن سبب وجود مؤتمر نزع السلاح سيكون مرتهنا بحصيلة المفاوضات . وينبغي لجميع الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تبذل قصارى جهدها حتى أثناء الدورة الحالية للجنة الاولى للتعجيل بهذه المفاوضات . وتأمل اليابان بقوة أن تتابع الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، هذه المفاوضات باهتمام أكبر .

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية ، فإن التوصل الى اتفاق بشأن عقد اجتماع للخبراء وبشأن التحقق وتحسين واستكمال تدابير بناء الثقة ، يمكن اعتباره انجازا كبيرا . وتود اليابان أن تنفذ جميع الدول الاطراف في الاتفاقية تدابير بناء الثقة كما تناشد الدول الاخرى غير الاطراف في الاتفاقية أن تنضم اليها .

وقبل اختتام هذا البيان ، يود وفدي أن يشير الى الصعوبات التي واجهت فريق التفتيش عن الاسلحة النووية وغيره من الافرقة التابعة للجنة الخاصة للامم المتحدة بالعراق في الاشهر الاخيرة . وقد مثّلت الصعوبات تحديا خطيرا لا لسلطة الامم المتحدة فحسب ، بل أيضا لجهود المجتمع الدولي التي تتمحور حولها بغية احلال السلم والاستقرار في الشرق الاوسط ، ومنع تكرار حدوث عدوان عسكري في المنطقة . وينبغي بالتاكيد ألا تردعنا هذه التجربة عن المهمة الملحة التي تتمثل ببذل جهود متجددة ترمي الى تعزيز مهام الامم المتحدة . إن انجاز مهمات اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة بنجاح سيكون حيويا ، حتى لا تترتب اي آثار سلبية على آلية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى آلية التحقق والتفتيش المتعلقة بالمفاوضات الجارية بشان اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ومن وجهة النظر هذه ، تطوعت حكومة اليابان - اضافة الى تعيين خبير ياباني كعضو في اللجنة الخاصة للامم المتحدة ، والتبرع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار لتمويل اللجنة - بإيفاد خبيرين بوصفهما عضوين في الفريق السادس للتفتيش عن الاسلحة الكيميائية في العراق .

ولقد شهدنا على مدى الشهور الاثني عشر الماضية تطورات سريعة جدا في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، ويبدو في هذا الوقت من التغير التاريخي أن ثمة موجة جديدة من نزع السلاح أخذت تكتسب زخما . وبالتوازي مع التخفيضات الرئيسية في الترسانات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي القوات العسكرية في الشرق والغرب ، ثمة تركيز أكبر على الجوانب الاقليمية وجوانب نقل الاسلحة والانتشار لدى التعامل مع مشكلتي تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وينبغي ألا يغرب عن بالنا أيضا أن تسوية المراعات الاقليمية تتطلب الاخذ بنهج شامل لا يعالج الجوانب المادية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح وحدها ، بل يعالج أيضا الجوانب الذهنية المتعلقة بحسم القضايا السياسية الكامنة وراءها . إن ما نحتاج اليه قد يكون طريقة جديدة في التفكير تواكب موجة نزع السلاح الجديدة . وربما يكون الاوان قد آن لان تُدعى جميع الامم ، متقدمة النمو كانت أم نامية ، موردة للسلاح أو متلقية له ، للمشاركة في الجهود

الدولية لحل مشكلات انتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف ، ومشكلات نقل الاسلحـــة التقليدية .

السيد سايتر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لـي أن أهنئ ممثل بولندا على انتخابه رئيسا للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعيـــن للجمعية العامة . وأود أيضا أن أقدم تهاني الى أعضاء المكتب الآخرين . وانني علـــى ثقة بانه في ظل قيادتكم الرشيدة يمكن للجنة أن تأمل في دورة ناجحة .

تنعقد هذه الجمعية العامة على ضوء تطورات لا مثيل لها في مجال تحديد الاسلحـة النووية ونزع السلاح . لقد انفتحت مجالات جديدة كل الجدّة نتيجة المبادرات البعيـــدة المدى والمستنيرة التي قام بها الرئيسان بوش وغورباتشوف . وثمة فرصة حقيقية اليـوم لكسر حلقة التصاعد المحموم في سباق التسلح وعكس اتجاهه . بل وقد نكون على وشـــك الشروع في سباق لنزع السلاح .

وقد لا يكون من الممكن ، كما يقول المثل القديم ، إعادة المارد النووي الـــى القمقم من جديد ، لكن قدرة المارد على انزال الخراب يمكن كبحها الى حد بعيد بمجـرد تنفيذ التخفيضات الإنفرادية الواردة في المبادرتين وما يلازمها من تدابير . ومـــن الواضح أن العتبة النووية سترتفع وان الاستقرار الاستراتيجي سيعزّز ، إن خطر الضربـة النووية الأولى المدمرة قد تضاءل الى حد بعيد . الأمر الذي يعود بالفائدة علـــى المجتمع العالمي برمته والاجيال المقبلة .

ومما يبعث على الارتياح بشكل خاص ، من المنظور الاوروبي الشمالـــي ، أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد اتفقا فيما بينهما على أنه لم يعد فـــي أوروبا الجديدة إبان التسعينات أي تبرير لوجود أسلحة نووية تعبوية تطلق مـن الارض ، أو أسلحة نووية تكتيكية على متن السفن والغواصات . فإزالة هذه الشبكات ستعزز الامـن بصورة أساسية في شمال أوروبا والقارة برمتها . ونحن نؤيد هاتين المبادرتين بحماس .

ومن الواضح أيضا أن المقترحات الشاملة التي قدمها رئيسا الولايات المتحـــدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالاسلحة النووية الاستراتيجية لها أهمية تاريخية .

لقد مهدا المسرح لمتابعة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية في المستقبل القريب ، وانفتحت طاقة من الامل ، يجب عدم إغلاقها حتى تتحقق تخفيضات ذات شأن تتجاوز التخفيضات المنصوص عليها في هذه المعاهدة . ومن الاهمية الحيوية بمكان أن يتمسك الطرفان برؤياهما المشتركة لعالم أكثر أمنا واستقرارا .

وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد من أن يستمر الحوار المتعلق بالاسلحة النووية دون استثناء أي مسالة ، بما في ذلك مسالة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ولقد تحقق الكثير أيضا في مجال تحديد الاسلحة القليدية . فمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا تمثل إسهاما رئيسيا في نظام الامن الاوروبي الجديد الذي هو في مرحلة النشوء . ويتعين التصديق على هذه المعاهدة وتنفيذها بأسرع ما يمكن . قد تترتب على الاحداث الاخيرة التي وقعت في الاتحاد السوفياتي وتحقيق الاستقلال الوطني في استونيا ولاتفيا وليتوانيا أثار في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا . ومع ذلك ، ينبغي ألا يسمح لهذا بتأخير سريان مفعول المعاهدة في أقرب تاريخ ممكن .

ولن يكون هذا بالتأكيد نهاية الطريق بالنسبة لتحديد الاسلحة التقليدية . ونأمل في أن تنتهي المفاوضات الجارية بشأن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا وتدابير بناء الثقة والامن بتحقيق نتائج ملموسة قبل اجتماع المتابعة المزمع عقده في هلسنكي السنة المقبلة . وفي الوقت نفسه ، وفيما يتجاوز ذلك ، نتطلع الى انشاء محفل جديد لكل أوروبا يتعلق بالامن وتحديد الاسلحة التقليدية .

وهذا المحفل الجديد سيمثل منطلقا جديدا في سبيل تحديد الاسلحة التقليدية . وعلاوة على تحديد الاسلحة الكلاسيكية الذي يشمل أساسا تدابير لتحقيق الاستقرار ، ينبغي اجراء حوار واسع النطاق بشأن المسائل الامنية والمسائل المتعلقة باحتواء الازمات ومنع الصراعات .

ونتيجة للتطورات السياسية فضلا عن التطورات المفاجئة في تحديد الاسلحة ، فإن خطر قيام مواجهة عسكرية رئيسية في أوروبا لم يتلاش بعد . وعلى هذا ، فإن أزمة يوغوسلافيا هي دليل حي على حقيقة أن القارة ستواجه أخطارا أخرى وامكانية عدم

استقرار في السنوات المقبلة . وثمة حاجة ملحة لاتباع نُهُج تعاونية تجاه صراعات مـــن النوع المتمثل بصورة مصغرة في الاحداث المأساوية الجارية في يوغوسلافيا . ففـــي أوروبا الجديدة في التسعينات ، لا يمكن للامن إلا أن يكون أمنا متشاطرا ومشتركا بيـــن الجميع .

والنرويج تؤيد تماما الجهود الدؤوبة التي تبذلها المجموعة الاوروبية ودولهـا الاعضاء للتوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض لمشاكل يوغوسلافيا . وبالمثل ، فإننـــا نعتقد أن العمل الجاري في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا كان هاما في ايجـــاد دعم دولي واسع النطاق لإنهاء الصراع في يوغوسلافيا . كما أن الاجراء الذي اتخذه مجلس الامن كان قيّما للغاية . واستمرار العنف هو تحدٍ خطير لكل هذه الجهود . ولا يـــزال استخدام القوة لتحقيق الاهداف السياسية أمرا غير مقبول . فيجب أن يتوقف اطـــلاق النار ، كما يجب أن يعطى السلم فرصة حقيقية .

لقد دللت الازمة اليوغوسلافية على اهمية الاستعدادات الدقيقة من جانب المجتمع الدولي لمواجهة الازمات المستقبلية المماثلة . ويتعين على أسرة الامم الاوروبيـــة أن تقبل المسؤولية الخاصة عن استتباب الامور في دارها . وتحقيقا لهذه الغاية ، مـــن الاساسي أن يكون مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قادرا على التعامل الفعال والسريـــع مع الصراعات الناشئة ، وكذلك مع الازمات الحادة . وباختصار ، لا بد من تعزيز الجانب الخاص باحتواء الازمات في العملية الاوروبية الشاملة .

ولا بد من إيلاء الاولوية لإعداد مجموعة كبيرة من اجراءات وآليات لاحتـــواء الازمات في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وينبغي أن تتضمن هذه الاجـــراءات والآليات بعثات للمراقبين والمقررين ، والمساعي الحميدة ومختلف أشكال التحكيـــم والوساطة . وفي الحالات التي تكون فيها الاعمال العدائية قد اندلعت بالفعل ، ينبغـــي أن يكون من بين الخيارات فرصة استخدام قوات صيانة السلم التابعة لمؤتمر الامـــن والتعاون في أوروبا ، وكذلك استخدام قوات مراقبة عمليات وقف اطلاق النار وفـــض الاشتباك . بيد أنه لا ينبغي أن يكون هناك وزع لقوات صيانة السلم التابعة لمؤتمـــر الامن والتعاون في أوروبا ما لم تقبل الاطراف المعنية بذلك . ومن نفس المنطلـــق ، لا ينبغي أن تقوم عمليات صون السلم بالعمل الميداني قبل أن يتم بالفعل وقف لاطـــلاق النار . والخبرة المكتسبة بشق الانفس فيما يتصل بجهود الامم المتحدة في مجال صـــون السلم تؤكد على اهمية هذين المبدأين الاساسيين .

لا ينبغي اضاعة أي وقت من أجل إيصال المفاوضات الجارية في جنيف بشأن معاهـدة الاسلحة الكيميائية الى نهاية ناجحة . ولقد كانت مبادرة الرئيس بوش بشأن الاسلحـــة الكيميائية في الربيع الماضي جهدا هاما في ذلك الاتجاه . وقرار حكومة الولايـــات المتحدة بقبول الحظر غير المشروط على استخدام أسلحتها الكيميائية وتدميرها جميعـــا بالكامل في السنوات العشر الاولى من نفاذ الاتفاقية كان خطوة رئيسية الى الامام لهـذه المفاوضات . فبذلك القرار أصبح الموعد المستهدف ، وهو عام ١٩٩٢ ، في متناول اليد .

غير أنه لا يزال هناك بعض العقبات . وعلى وجه الخصوص ، لا يزال اختـــلاف الآراء بشأن نظام التحقق يعرقل التقدم صوب الصفقة التفاوضية النهائية . أما فيما يتصـــل بمسألة التفتيش بالتحدي ، من المهم التوصل الى حل عملي يوفق بين حاجة جميع الـــدول الاطراف الى التأكد من أن جميع الاطراف تنفذ الاتفاقية وحاجتها الى حماية المعلومـــات التي تعتبرها أساسية بالنسبة لمصالحها الامنية . ولقد حان الوقت الآن لقيام جميـــع الوفود المشاركة في المفاوضات بالتنازل عن بعض مطالبها المثالية بغية التوصل الـــى هذا الحل التوفيقي . وهذا سيجعل ممكنا ابرام الاتفاقية في السنة القادمة ، كمـــا يتضح في الولاية الممنوحة للجنة المخصصة . وبالمثل ، ينبغي عما قريب إكمال نظـــام التفتيش الروتيني مع ابداء المرونة اللازمة من جانب جميع الاطراف .

وفي ميدان الأسلحة الكيميائية ، من الامور ذات الاهمية الجوهرية توفر الصراحة والشفافية . ويتعين على جميع الدول التي تمتلك أسلحة كيميائية أن تقدم معلومات عن مواقع مخزوناتها وتركيبها وحجمها ، ويتعين على جميع البلدان التي لا تمتلك الاسلحـــة الكيميائية أن تصدر بيانات بهذا المعنى .

ما برحت النرويج منذ عشرة أعوام تجري برنامج بحوث بشأن التحقق من الاستخـــدام المزعوم للأسلحة الكيميائية . ويقوم بإجراء هذا البحث خبراء من مؤسسة أبحاث الدفـــاع النرويجية . وقد قدمت تقارير سنوية لمؤتمر نزع السلاح . وننظر الآن في كيفية توسيـــع نطاق هذا البرنامج لتمكين العلماء والباحثين من البلدان النامية من مشاطرتنـــا خبرتنا في طرائق التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية .

ينبغي أن تبعث هذه اللجنة بإشارة واضحة الى مؤتمر نزع السلاح بأنه يتعيـــن عليه أن يبذل جميع الجهود الممكنة أثناء الشهور المقبلة لحسم المسائل المعلقـــة والتوصل الى اتفاق نهائي بحلول منتصف عام ١٩٩٣ .

إن المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية قـــد اختتم أعماله في جنيف منذ بضعة أسابيع فقط . ويمثل البيان الختامي للمؤتمر خطـــوة هامـــة صوب تنفيـــذ الاحكام الواردة في الاتفاقيـــة . وقد تأكد من جديد المعيار الدولـــي

الذي أرسته هذه الاتفاقية . وعلاوة على ذلك ، تم تنقيح تدابير بناء الثقة التي اعتمدت في عام ١٩٨٧ وتمديد فترتها ، مما يزيد من الصراحة والشفافية اللذين نحتاج اليهما في هذا الميدان الهام . وتأمل النرويج أن تكون الاعلانات المتصلة بتدابير بناء الثقة أكثر شمولا وأن يستجيب لها مزيد من الدول الاطراف من جميع المجموعات الاقليمية أكثر مما كان في الماضي .

كما وافق المؤتمر على المضي خطوة الى الامام في الميدان الصعب المتمثل في التحقق من الاتفاقية ، بتشكيل فريق مخصص من الخبراء لتحديد ودراسة طرائق التحقق الممكنة من الناحيتين العلمية والتقنية . ونتطلع قدما الى المشاركة في هذا العمل .

سيكون هناك تكلفة بسيطة بعض الشيء بخصوص التطبيق العملي لمقررات المؤتمر الاستعراضي . وينبغي أن نحاول تسوية هذه المسألة ، ويستحسن أن يجري ذلك أثناء مداولات هذه اللجنة .

إن تحقيق الحظر الكامل والدائم على جميع التجارب النووية يظل هدفا مهما من أهداف نزع السلاح بالنسبة للنرويج . وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أساسي بغية وقف الانتشار الافقي والرأسي للاسلحة النووية على نحو فعال . والقلق الذي أعرب عنه ازاء المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بالتجارب النووية هو حجة أخرى لعدم الاستمرار في هذه التجارب .

إننا نقدر أيما تقدير عمل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح في جنيف هذا العام تحت قيادة الهند القديرة . كما نعلق أهمية كبرى على عمل الفريق المخصص من الخبراء العلميين واختباره التقني الرئيسي الثاني ، الذي سيتم تحليل نتائجه وتقييمها قبل الاجتماع المقبل للفريق في أوائل العام القادم . ووجود شبكة عالمية لتبادل البيانات الاهتزازية لا بد أن يشكل أهم أساس للنظام المستقبلي للتحقق من معاهدة حظر التجارب . ويتعين علينا الآن أن نمعن التفكير في مسألة امكانية استخدام عمل الفريق ونتائج العمل التجريبي الشامل كأساس لوضع نظام للتحقق من المعاهدة ، وكيفية تنظيم العمل المستقبلي للفريق ليتضمن وسائل أخرى للتحقق ، تتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب .

ما انفكت النرويج منذ سنين عديدة تشارك في مشروع القرار الذي تقدمه استراليا ونيوزيلندا حول الحاجة الماسة الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ويجسد مشروع القرار هذا وجهات نظرنا الاساسية ازاء هذه المسالة الهامة . كما نامل في اعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في عام ١٩٩٣ ، مع تكليفها بالولاية الملائمة ، كما يرد في مشروع القرار .

لقد أكدت التطورات التي حصلت منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ضرورة انشاء آلية للتشاور في الحالات التي يبدو أن فيها إفراطا في تكديس الاسلحة . وكخطوة أولى مرغوبة شرع الاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في حوار يتصل بعمليات نقل الاسلحة التقليدية ، استنادا الى مبادرة تحديد الاسلحة في الشرق الاوسط التي أعلنها الرئيس بوش في ٢٩ أيار/مايو . وفي الاجتماع الاخير لقمة مجموعة السبعة تم أيضا معالجة هذه المسالة .

إن من المرغوب الى أبعد حد اتخاذ نهج مشترك تجاه المبادئ التوجيهية المنطبقة على عمليات نقل الاسلحة التقليدية . وفي حقيقة الامر أن الدعم من جانب مصدري وموردي الاسلحة على حد سواء سيكون أساسيا لانجاح الجهود الرامية الى كبح عمليات نقل الاسلحة التقليدية . وفي هذا الصدد ، تؤيد النرويج مخلصة الاقتراح الداعي الى انشاء سجل عالمي لعمليات نقل الاسلحة تحت اشراف الامم المتحدة . فهذا السجل سيشجع على مزيد من الصراحة والوضوح في عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي وسيساعد على تثبيط عمليات البيع المزعزعة للاستقرار .

إن حرب الخليج وما خلفته قد أظهرا بوضوح التهديد الذي يتعرض له الامـــن الدولي من جراء خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل . واستنتاجات لجنة الامم المتحـــدة الخاصة في العراق تثير لدينا قلقا بالغا . لقد آن الاوان ليبذل المجتمع الدولي كـــل جهد ممكن لضمان القضاء على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ومنع الانتشار النووي .

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشـــار النووي . وترحب النرويج بانضمام المزيد من الدول الى المعاهدة مؤخرا . كما أن نية الانضمام المعلنة لفرنسا والصين ستزيد من تعزيز عالمية المعاهدة .

لقد اكتسى انتشار منظومات القذائف التسيارية زخما في كل أرجاء العالـــم . ويوفر نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ، الذي يدعم معاهدة عدم انتشار الاسلحـــة النووية ، وسيلة مفيدة لكبح جماح انتشار منظومات القذائف القادرة على حمـــل رؤوس نووية . ومن الاتجاهات الايجابية أن عدد البلدان التي تطبق المبادئ التوجيهيـــة للتكنولوجيا الحساسة المتصلة بالقذائف يزداد باستمرار .

وأخيرا ، أود أن أؤكد على القبول الدولي المتزايد للتعريف الاعم للامـــن والاستقرار . ويحدث كثيرا أن يشار الى هذين المفهومين من منظور العوامل العسكريـــة وحدها . فثمة أهمية حيوية لوجود تفهم مشترك للترابط القائم فيما بين العوامـــل العسكرية والاقتصادية والبيئية . ويحدونا الامل في أن يتمكن المجتمع الدولي فـــي المستقبل من إجراء تحول كبير في تخصيص الموارد بعيدا عن الاسلحة وباتجاه التنميـــة والبيئة بمعناهما الواسع . وينبغي لهذه اللجنة أن تكون في الطليعة لدى إعـــداد المبادئ التوجيهية المستقبلية في ميدان الامن ونزع السلاح . والنرويج على استعـــداد للإسهام بنصيبها في هذا الجهد .

إن بلادي هي المرشح الغربي الموافق عليه لعضوية مؤتمر نزع السلاح . وعلـــى الرغم من الجهود الجادة التي بذلت في جنيف خلال دورة هذا العام ، فلا يزال مـــن المتعذر على المؤتمر أن يوافق على تنفيذ القرار الداعي الى زيادة عضوية المؤتمـــر . ونأمـــل في أن يتـــم في عام ١٩٩٣ اتخاذ القرار بقبول النرويج عضوا في المؤتمر .

السيد ساردينبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يهنئ وفد البرازيل السفير روبرت مروزيفتش ، ممثل بولندا ، على انتخابه لرئاسة اللجنة الاولى . وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لرؤية السفير سيدفري أوردونيز ، ممثل الفلبين ، والسيد ألبمان ، ممثل تركيا ، والسيد بابلو سادر ، ممثل أورواغواي ، يشاركون في عضوية المكتب . وانني لعلى ثقة بأنهم سيقودون أعمالنا بكفاءة تكفل نجاحها . وبإمكان المكتب أن يعتمد على تعاون الوفد البرازيلي الكامل من أجل تحقيق هذا الغرض . وكلمة تقدير في محلها أيضا للعمل الممتاز الذي قام به السفير جاي رانا ، ممثل نيبال ، بوصفه رئيسا للجنة الاولى في العام الماضي .

من الواضح تماما أن مسيرة التاريخ قد استؤنفت رغم الادعاءات الاخيرة بغير ذلك . وفي الحقيقة ، سيظل التاريخ ماضيا مادام الانسان موجودا . ومع أنه من الصعب أن يكون لدى المرء إحساس واضح بالتاريخ عندما يعيشه ، فإننا نذكّر دائما بوظيفته التعليمية - أي بالتحديد بوصفه شاهدا على الماضي ، ومرجعا للحاضر ، ومنذرا للمستقبل . واليوم نتعلم مرة أخرى أن السلام لا يتوقف على قوة السلاح وحدها بل ، والاهم منها ، على ارادة الشعوب .

لقد شهدنا في الآونة الاخيرة زخما منقطع النظير في السعي الى تخفيض أكثر أنواع الاسلحة المنتشرة في أنحاء المعمورة ، زعزعة للاستقرار ، بالتوازي مع التأكيد على القيم الديمقراطية في العالم أجمع . إن العلاقة بين الديمقراطية ونزع السلاح لم تقم بالمصادفة . فبينما تكتسب القيم الديمقراطية الغلبة على المستوى الدولي ، أخذت الحاجة المحسوسة الى الاسلحة في التناقص بشكل حاد وثمة وعي متجدد بالتباين القائم بين السعي الى الامن المطلق للدول من المنظور العسكري البحت والتضحيات الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على الشعوب .

وينجم عن ذلك علاقة هامة ثانية - وهي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية . فمن المسلم به اليوم على نطاق واسع أن التقدم الاقتصادي هو التربة الصالحة التي تترعرع فيها الديمقراطية . ولذلك من الحتمي تخصيص موارد اقتصادنا العالمي

المترابط للاولويات الملحة للتعاون الدولي من أجل التنمية ، بغية تعزيز العمليـــات الديمقراطية في جميع المناطق لا في بعضها .

وهذا بدوره يؤدي بنا الى علاقة ثالثة تستكمل المعادلة - وأعني بها العلاقـــة بين نزع السلاح والتنمية . فمع توفر الزخم في عمليات نزع السلاح ، ينبغي إتاحـــة المزيد من الموارد للاولويات المدنية . وهذا ينطبق على إعادة تخصيص الموارد داخـــل البلاد وعلى التدفق الدولي للسلع والموارد المالية والتكنولوجيا فيما بين الـــدول . وينبغي أن تساعد غنائم السلم العائدة من التخفيضات في الترسانات الرئيسية فـــي العالم ، الديمقراطيات الكثيرة المفتقرة للموارد ، ولا سيما في المناطق النامية . وبما أننا نفتح صفحة جديدة في التاريخ ، فينبغي أن تمثل الديمقراطية والتنميـــة ونزع السلاح الاسس التي تدعم صرح السلام الجديد .

وينبغي أن يكون التقدم الحاسم في عملية نزع السلاح العالمي حافزا على إعـادة إنعاش النمو الاقتصادي المحلي والدولي . وينبغي لهذا بدوره أن يعضد الديمقراطيـــات في العالم أجمع ، معززا السلم والاستقرار للجميع . إن تقدم الديمقراطيات علـــى المستوى الدولي ينبغي أن يترجم الى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقـــات الدولية ، حيث تتم صيانة السلم والامن للامم كبيرها وصغيرها بالحق لا بالقوة .

وربما كان الوقت مؤاتيا لعكس مسار سباق التسلح بشكل جذري على نطاق عالمـي . وترحب حكومة البرازيل بالمبادرات الهامة التي أعلن عنها الرئيس جورج بوش بتاريـــخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والرد الهام بنفس القدر للرئيس ميخائيل غورباتشيف بتاريـــخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ونعتقد أنها جميعا تشكل خطوات في الاتجاه السليم ، حيث أنها ستبدأ في معالجة مسألة وقف الانتشار الرأسي والجغرافي للاسلحة النووية - وهـــذا هو ما يطالب به منذ أمد طويل .

ومع ذلك ، وحيث أن الترسانات النووية المتبقية لا تزال بحجم يكفي لتدميـــر العالم عدة مرات ، فإننا نحث زعيمي الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للاسلحـــة النوويـــة ، علاوة على الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ، على التقدم سريعا نحو

إزالة جميع الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن . وقد أوضحت الأحداث الأخيـــرة أن الانتشار النووي احتمال دائم مادامت الأسلحة النووية موجودة . وما من دولة ، أيـــا كان وعيها الأمني ، يمكن اعتبارها بعيدة عن مخاطر وقوع ترسانـاتها النووية في أيـــد غير مسؤولة أو غير مرخص لها .

وبالتالي ، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاوز بحسم المفهوم الحالـي لعدم الانتشار . إن ما يلزمنا في النهاية هو اتفاقية عالمية غير تمييزية بشأن حظـر استعمال الأسلحة النووية واستحداثها وانتاجها وتخزينها ، وبشأن تدميرها . وكما هـو الحال بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، فإننا نعلم مدى صعوبة إعادة المـــارد الى القمقم بعد خروجه منه . ولكن ، وعلى وجه التحديد ، من أجل أن نتجنب هـــروب مرّدة جدد ، يتعين علينا أن نتخلص من هذه القماقم - ويتعين علينا أن نسعى جاهديـــن الى إيجاد توافق جديد في الآراء بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية على أســـاس تدابير تحقق بالغة الصرامة ، تطبق على أساس عالمي وغير تمييزي ، وتحافظ علـــى الاستعمالات السلمية المشروعة للطاقة النووية .

وسيكون الحظر الكامل على التجارب النووية خطوة حاسمة تتجاوز عدم الانتشار . في السنة الماضية ، أعلن الرئيس فرناندو كولور أمام الجمعية العامة أن البرازيل قد تخلت عن حقها في إجراء أي نوع من التجارب النووية ، حتى للأغراض السلمية . ويرحب وفدي بالوقف الاختياري الذي أعلنه الرئيس غورباتشوف من جانب واحد ، ويحث الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية على اتخاذ نفس الخطوة ، من أجل الإسهام في صيانة السلم ، والحفاظ على البيئة ورفاه الشعوب .

وسيتعاون وفدي أيضا على نحو بناء في المشاورات التي يجريها رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وزير خارجية اندونيسيا ، السيد علي العطاس ، من أجل إحراز تقدم في مجالات محددة تم تعيينها في المناقشات ، بما فيها مسألة إعادة عقد المؤتمر في وقت مناسب .

وفي ١٨ آب/اغسطس ١٩٩١ ، وقعت الارجنتين والبرازيل في غوادالاخارا الاتفاق المتعلق بقصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية . ويعتبر الاتفاق ذا أهمية كبرى لبلدينا كما أنه يعتبر في حد ذاته بالغ الاهمية إذ أنه يبين أنه من الممكن كفالة الامن والتنمية من خلال التعاون النووي السلمي .

وتمضي الارجنتين والبرازيل في مفاوضاتهما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق الضمانات المنصوص عليه في اتفاق غوادالاخارا . وستقدم الوثيقة كل العناصر اللازمة للتحقق من إجراءاتنا ، وستحمي التقدم التكنولوجي الذي حققه بلدانا في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

وكان إعلان مندوزا بشأن الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، الذي وقعته الارجنتين والبرازيل وشيلي في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ثم انضمت اليه الآن أوروغواي ، إسهاما كبيرا آخر من جانب بلدان أمريكا اللاتينية في هدف القضاء الكامل والعاجل على هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل . كما كان دليلا واضحا على شجبنا لوجود ذلك النوع الوحشي والعشوائي من الاسلحة . ونتوقع أن يدفع هذا العمل المثالي بعجلة

المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية عالمية وغير تمييزية للقضـــاء الكامل على الاسلحة الكيميائية ، في عام ١٩٩٢ .

ويشعر وفدي بارتياح إزاء النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث للـــدول الاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية ، ويأمل بإخلاص في أن تسهم القرارات المتخـــذة إسهاما كبيرا في تعزيز نظام ذلك الصك . ونشيد بصفة خاصة برئيس المؤتمـــر الاستعراضي ، السفير روبرتو غارسيا موريتان ، ممثل الارجنتين ، الذي كانت مهاراتـــه الدبلوماسية المعروفة وتفانيه الذي لا يكل عاملا أساسيا في تحقيق النتائج الهامـــة التي تم التوصل اليها .

لقد كان سعي الانسان من أجل الحرية هو القوة الدافعة للتحولات الاخيرة فـــي الهيكل الدولي . وهناك مفهوم ، في هذا الصدد يتشاطره العديدون ، هو أن أي نظـــام عالمي مثالي ينبغي ان يكفل الانطلاق الحر للشعوب ، والتعبير الحر عن الافكار والتدفـق الحر للبضائع . ولكننا نلاحظ أنه حتى في أعظم النظم تحررا ، يكمن نوع من التوتـــر بين عدم اليقين الذي تتسم به الحرية التي لا حدود لها وضرورة وجود ضوابط معينة عـــن طريق الرقابة . والحقيقة هي ، أنه في بلدان مختلفة وفي حالات مختلفة وبدرجـــات متفاوتة ، يخضع الانتقال الحر للشعوب لضوابط الهجرة ؛ ويخضع التدفق الحر للبضائـــع لضوابط الاستيراد ؛ والتعبير الحر عن الافكار يخضع للرقابة . والفرق الجوهري بيـــن أشكال التحكم الديمقراطية وغير الديمقراطية يكمن في درجة المحاسبة والتنبـــؤ ، والشفافية والاتفاق فيما بين جميع الاطراف المعنية . وتشكل مسألة التدفق الدولـــي للبضائع والخدمات والمعرفة المتصلة بالتكنولوجيات الحساسة موضوعا حيويا اليوم علـى جدول الاعمال الدولي .

وبسبب الطابع المزدوج لكثير من مواد التكنولوجيا العالية ، هناك مشاغل لهـــا ما يبررها بأنها قد تستخدم في أغراض عسكرية تؤدي الى زعزعة الاستقرار ، وعلى سبيـــل المثال ، في صنع أسلحة التدمير الشامل . وهي من ناحية أخرى ، تلعب دورا حيويا فـــي التعجيل بالتحديث الاقتصادي ، وبخاصة في البلدان التي هي في حاجة ماسة الى موارد

تكنولوجية وعلمية . ولهذا ، فإن المجتمع الدولي مطالب بإيجاد صيغ توافقية ممكنة ، تراعي مشاغل الامن للبلدان الموردة والاحتياجات التكنولوجية للبلدان المتلقية ، للتشجيع على التدفق الدولي للتكنولوجيات الحساسة مع وجود توازن مناسب بين التحكم وإمكانية الوصول .

وفي هذا المقام ، نود ان نؤكد على اهتمامنا الشديد بالترويج لمتابعة بناءة للمداولات التي أجريت في دورة ١٩٩١ لهيئة نزع السلاح فيما يتصل بنقل التكنولوجيات الحساسة على الصعيد الدولي . وندرك تماما التعقيدات التي تكتنف مناقشة موضوع له جوانب استراتيجية وصناعية وتجارية وفكرية وقانونية وجوانب أخرى عديدة . ومع ذلك ، نأمل أن يبذل جهد أمين نحو توضيح كثير من تلك المسائل من منظور كل من الموردين والمستوردين ، يعود بفائدة كبيرة على جميع الاطراف المعنية .

ونأمل أن تكون المناقشات بشأن هذا الموضوع في هذه الدورة للجمعية العامة ، وكذلك في الدورات المقبلة لهيئة نزع السلاح ، مفيدة في التوصل الى نوع من النظام يكون فعالا ، وغير تمييزي ، وقابلا للتنبؤ وشفافا ، ويمكن التحقق منه ويحظى بقبول عالمي . ونعتقد أن تدعيم سوق للنقل المأمون للتكنولوجيات الحساسة من أجل الاغراض السلمية ، سيفي باحتياجات التحديث الاقتصادي والقدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، وكذلك المصالح الامنية والتجارية للبلدان الاكثر تقدما صناعيا وتكنولوجيا .

وأخيرا ، اسمحوا لي بأن أتناول مسألة الشفافية في نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . ويرحب وفدي بالدراسة المتعلقة بالسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الشفافية في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، والتي أعدها فريق الخبراء الحكوميين (A/46/301) .

تتمسك الحكومة البرازيلية بمبدأ الشفافية في مسائل نزع السلاح ، كما تبين من المبادرات التي ذكرت بالفعل في ميادين التعاون النووي ، والتخلي عن التجارب النووية ونبذ الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . وقد قدمت البرازيل أيضا الى الامم

المتحدة في هذه السنة تقريرها عن النفقات العسكرية في النموذج الموحد الوارد في تقرير الامين العام في الوثيقة A/46/381 . وتتفهم البرازيل أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها خطوة نحو اتخاذ تدابير فعالة في مجال تحديد الاسلحة و نزع السلاح . ونتوقع أن تسهم المبادرات التي ستناقش في الدورة الحالية بشأن هذا الموضوع في تحقيق ذلك الهدف .

ووفدي مستعد للمشاركة بشكل بناء في المناقشات الخاصة بهذا البند وجميع البنود الاخرى على جدول أعمال اللجنة الاولى ، من أجل تعزيز دور وهيبة الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر أعضاء اللجنة بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح ستقفل اليوم الساعة ١٨/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠